



على شفا: تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس

حافظ غانم وسلمان شيخ

مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنجز للعام ٢٠١٣
أوراق بحثية لمنتهى مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي
تشرين الثاني ٢٠١٣

لجنة التسيير

مارتن إنديك (في إجازة)

نائب الرئيس ومدير
قسم السياسة الخارجية
في معهد بروكنجز

تمارا كوفمان وايتس

زميلة أولى ومديرة،
مركز سابان لسياسات
الشرق الأوسط في
معهد بروكنجز

وليام مكاتنس

زميل ومدير
مشروع العلاقات
بين الولايات المتحدة
والعالم الإسلامي

بروس ريدل

زميل أول في
مركز سابان لسياسات
الشرق الأوسط

سلمان شيخ

مدير وزميل في
مركز بروكنجز الدوحة

شيلبي تلحمي

زميل غير مقيم في
مركز سابان لسياسات
الشرق الأوسط

ركزت مجموعات العمل الأربعة هذا العام على مواضيع مختلفة مسلسلة الضوء على الطرق المتعددة التي تتفاعل من خلالها الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية بعضها مع بعضها الآخر. وشملت مجموعات العمل هذا العام: إعادة التفكير في الخطوط الحمراء؛ تقاطع حرية التعبير، والحرية الدينية والتغير الاجتماعي؛ على شفا الهاوية؛ تجنّب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس؛ الدبلوماسية والدين؛ البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في عالم حيوي؛ تعزيز حقوق المرأة في فترة ما بعد الصراعات؛ نظرة عن قرب إلى أفغانستان، مصر وليبيا.

لا تعبر الآراء والتوصيات أيّاً كانت الواردة في الأوراق إلا عن آراء أصحابها ولا تمثل بالضرورة آراء المشاركين في مجموعات العمل أو معهد بروكنجز. وستتوفر هذه الأوراق جميعها على موقعنا الإلكتروني.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر دولة قطر لشراكتها وللرؤية التي قدمتها في عقد المنتدى. ونوجه شكرنا في شكّل خاص لسعادة الشيخ أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني، مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي ورئيس اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، وسعادة السفير محمد عبد الله متعب الرميحي على ما قدمناه من دعم جماعي وما أظهره من تفاني في منتدى أميركا والعالم الإسلامي وفي مشروع علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي.

ولكم منا عظيم الاحترام



د. ويليام ف. مكاتنس

زميل ومدير

مشروع علاقات الولايات المتحدة

مع العالم الإسلامي

ها هو منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي العاشر يعيدنا مرة جديدة إلى مدينة الدوحة. يعد منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي والذي ينظمه مشروع العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنجز ودولة قطر، الأول من نوعه دولياً الذي يجمع بين رؤساء حكومات وقادة من المجتمع المدني ومن الأوساط الأكاديمية، ومن عالم الأعمال، ومن المجتمع الديني، ومن وسائل الإعلام لمناقشة أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمعات المسلمة حول العالم.

يضم المنتدى كل عام مجموعة متنوعة من المنصات للمناقشة المتعمقة وللمشاركة البناءة، وتشمل جلسات عامة منقولة عبر شاشات التلفزة مع شخصيات عالمية بارزة لمعالجة قضايا عالمية مهمة؛ جلسات تركز على موضوع معين يديرها مجموعة من الخبراء وصانعي السياسات، ومجموعات العمل التي تجمع ممارسين في مجال تطوير الشراكات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. واصل المنتدى في دورة عام ٢٠١٣ نجاحه الكبير. على مدى ثلاثة أيام، قمنا بتقييم تأثير التحولات الهامة التي يشهدها كل من أفغانستان وباكستان، وبحث التحديات الاقتصادية التي تلوح في الأفق بعد الربيع العربي في مصر ومختلف أنحاء المنطقة، وتقييم آثار الأزمة في سورية وتأثيرها على الصعيد الإقليمي. علاوةً على ذلك، اكتشفنا الفن كوسيلة للتعبير السياسي والمساءلة، ودرسنا كيف ساعدت أحداث العقد الماضي في الشرق الأوسط على تشكيل الهوية العربية. للاطلاع على إجراءات المنتدى تفصيلاً، بما في ذلك الصور، والشرائط المصورة، والنصوص، الرجاء زيارة موقعنا الإلكتروني: <http://www.brookings.edu/about/projects/islamic-world>

ملخص

المنظمون:

حافظ غانم وسلمان شيخ

شكّل الإحباط والغضب الاقتصاديان وقوداً للثورات العربية - ولكن بعد مرور عامين، تواجه كل من مصر وتونس زيادة في العجز المالي وميزان المدفوعات، وانخفاض في النمو الاقتصادي، وارتفاع في معدلات البطالة. تبعاً لذلك يتعين على القيادات المصرية والتونسية الجديدة وكذلك على المجتمع الدولي الذي شارك في نقل هاتين الدولتين بنجاح إلى الديمقراطية اعتبار الانتعاش الاقتصادي أولوية قصوى. تقدم الثورات العربية فرصة للمجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، لمراجعة سياساته بشأن دعم الدول العربية مع زيادة التركيز على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي الشامل. ستجمع الطاولة المستديرة هذه الاقتصاديين والناشطين السياسيين من مصر وتونس بالإضافة إلى خبراء من الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف للتركيز على ثلاثة أسئلة رئيسية: ما الخطوات التي يتعين على الحكومات والجهات المانحة اتخاذها لتحقيق الاستقرار المالي الكلي ولتجنب الانهيار الاقتصادي؟ ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لزيادة الفرص الاقتصادية أمام الشباب وغيرهم من الفئات المحرومة، ولتشجيع طرح فرص عمل جديدة؟ هل يمكننا تحديد بعض «المكاسب السريعة» في مجال الحكم الرشيد التي يمكن أن تدعم النمو الشامل والمستدام، لا سيما في ما يتعلق بمراقبة الفساد؟

المؤلفون

حافظ غانم
الولايات المتحدة الأمريكية

سلمان شيخ
قطر

سلمان شيخ هو مدير مركز بروكنجز الدوحة وزميل في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط. عمل مع الأمم المتحدة على سياسة الشرق الأوسط لعقد من الزمن تقريباً كمساعد خاص لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وكمستشار سياسي للممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان خلال حرب ٢٠٠٦. كما شغل شيخ منصب مدير السياسات والبحوث في مكتب صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند حرم أمير دولة قطر، حيث كان يقود فريقاً من المحللين لتقديم المشورة بشأن خيارات صاحبة السمو السياسية ومبادراتها. حاز سلمان شيخ على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كانتربري ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة لووف بورو.

حافظ غانم هو زميل أول في برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية في معهد بروكنجز. يتأسس مشروع الاقتصادات العربية، ويركز على أثر التحول السياسي على التنمية الاقتصادية العربية. عمل في أكثر من ٢١ بلد في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط شرق آسيا وجنوبها. قبل انضمامه إلى معهد بروكنجز، عمل غانم في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) كمساعد للمدير العام المسؤول عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقبل انضمامه إلى منظمة الأغذية والزراعة، أمضى ٢٤ عاماً في فريق موظفي البنك الدولي، حيث بدأ كاختصاصي في الأبحاث الاقتصادية. شغل في وقت لاحق منصب أحد كبار الخبراء الاقتصاديين في غرب أفريقيا وجنوب آسيا. في العام ١٩٩٥، انتقل إلى أوروبا وآسيا الوسطى حيث كان رئيس قطاع الاقتصاد العام والسياسة التجارية. في العام ٢٠٠٠، عاد إلى أفريقيا ليتولى منصب المدير القطري لمدغشقر وجزر القمر وموريشيوس وسيشيل. في العام ٢٠٠٤، أصبح المدير القطري لنيجيريا حيث قاد فريق متعدد الجنسيات ضم أكثر من ١٠٠ مهني وعمل على إدارة محفظة قروض البنك بقيمة تصل إلى حوالي ١,٥ مليار دولار أمريكي. حصل حافظ غانم على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، ديفيس.

جدول المحتويات

١. على شفا: تجنّب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس
٣. مقدمة
٥. أزمة اقتصادية وشيكة
١١. الأولويات السياسية: إرساء الاستقرار، تأمين الوظائف ومكافحة الفساد
١٧. دعم المجتمع الدولي
١٩. حصيلة مجموعة العمل
٢٢. لمحة عن مشروع معهد بروكنجز حول العلاقات الإسلامية والعالم الإسلامي
٢٣. مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط

على شفا: تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس

في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، عملت قوات الأمن المصرية على وضع حد لاثنين من الاعتصامات الموالية لمرسي في القاهرة مما أدى إلى مقتل المئات من المشاركين. واندلعت اشتباكات مسلحة في مختلف أنحاء البلاد أسفرت عن أعداد إضافية من الضحايا. عقب هذه الحملة تعرضت الكنائس القبطية والمدارس المسيحية ومراكز الشرطة ومكاتب الحكومة للهجوم من قبل متعاطفين مع جماعة الإخوان (رغم أن الجماعة ألفت اللوم على قوات الأمن). في الوقت عينه، انضم غيرهم من المواطنين الذين شعروا بالسخط إزاء تصرف الإخوان إلى قوات الأمن وهاجموا الإسلاميين. أغلقت الحكومة المؤقتة محطات التلفزيون الإسلامية، وسجنت قادة الإخوان المسلمين، ووضعت قوانين الطوارئ التي سادت في عهد مبارك موضع التنفيذ، وفرضت حظر تجول في المدن المصرية الكبرى.

لا شك أن عزل أول رئيس مصري منتخب ديمقراطياً يُعتبر خطوة للخلف، بغض النظر عن ما إذا كان البعض يراه انقلاباً أم لا. قد يظهر أن البلاد قد تراجعت وعادت إلى عهد مبارك واستكملت خطوتها هذه بعنف الشرطة وإجراءات استثنائية وقيود مفروضة على الحريات السياسية. سُمح مبارك نفسه بمغادرة السجن، الأمر الذي رأى فيه البعض رمزاً لنهاية الثورة الديمقراطية في مصر. في العام ٢٠١٠، وهو العام الأخير من حكم مبارك الذي دام ثلاثين عاماً، اتحد أغلبية المصريين ضد الدكتاتورية. واليوم تتحد الأغلبية عينها لدعم إجراءات المؤسسة الأمنية.

إلا أن الآمال من أجل الديمقراطية في مصر لم تمت بعد. أعلنت الحكومة المؤقتة خريطة طريق من شأنها أن تؤدي للانتخابات وأن تعود بالبلاد إلى الحكم المدني. وربما الأهم من ذلك أن شباب ميدان التحرير يواصلون الضغط من أجل إرساء الإصلاحات الديمقراطية. تعلم شباب مصر كيفية الاستفادة من «قوة الشعب» بفعالية، وهذا ما فعلوه ضد رئيسين في غضون ثلاث سنوات. فمن غير المرجح أنهم سيقبلون بالعودة الدائمة إلى أيام الاستبداد والقمع المظلمة.

في ١١-٠٩ يونيو ٢٠١٣، عقد المشاركون في المنتدى الأمريكي الإسلامي فريق عمل ضم اقتصاديين وناشطين سياسيين من مصر وتونس فضلاً عن خبراء من الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف تناولوا الشؤون المصرية والتونسية. اتفق المشاركون في مجموعة العمل هذه على أن تدهور الظروف الاقتصادية يشكل خطراً على التحولات الديمقراطية في مصر وتونس. وأكد معظم المشاركين أيضاً على أهمية بلوغ مستوى معين من التوافق السياسي من أجل بناء المؤسسات الديمقراطية الجديدة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي باتت الحاجة إليها ملحة جداً. وخلص المشاركون إلى صعوبة الفصل بين السياسة والاقتصاد، وإلى أن الفشل في معالجة الاستقطاب في المجتمعين المصري والتونسي يهدد الديمقراطية وكذلك التنمية الاقتصادية.

أكد عزل الرئيس محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣ - بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء اجتماعات فريق العمل - على أهمية توافق الآراء والنمو الاقتصادي لنجاح التحول الديمقراطي. وكان الشباب الثوري الذي شعر أن الرئيس مرسي والإخوان المسلمين استبعدوهم عن العملية السياسية الشرارة التي أطلقت حركة تمرد التي قادت المظاهرات المناهضة لمرسي. فقد شعر الشباب أن الإخوان لم يكونوا على استعداد للاستماع إلى المعارضة وغير مهتمين بتحقيق توافق في الآراء حول القضايا الوطنية الكبرى. رغم أن تلك المظالم السياسية قد تكون حقيقية، إلا أنه من غير المرجح أن حركة تمرد كانت لتحشد الملايين من المصريين لو كان الوضع الإقتصادي جيداً. تبين استطلاعات الرأي أن ٦٥ في المئة من المصريين شعروا أن مستوى معيشتهم قد انخفض منذ وصول الرئيس مرسي إلى الحكم. ويعتقد العدد نفسه أيضاً (٦٤ في المئة) أن الفساد قد ازداد منذ ثورة عام ٢٠١١. عدد كبير من المتظاهرين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، كانوا يعبرون عن معاناة نتجت عن البطالة، وارتفاع الأسعار، ونقص السلع المواد الحياتية الأساسية.^١

العنف. في محاولة للتغلب على المأزق السياسي، عقدت الحكومة محادثات ومفاوضات داخل الحزب، وقدمت تنازلات كبيرة للمعارضة بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعليق جلسات الجمعية التأسيسية. في ٢٨ سبتمبر، بعد أسابيع من المحادثات مع المعارضة، وافقت الحكومة أن تستقيل عندما اتفقت الأحزاب الرئيسية كافة على خارطة طريق لتشكيل حكومة غير حزبية مؤقتة جديدة ووضع جدول زمني لانتخابات برلمانية ورئاسية. في حين لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حتى كتابة هذا التقرير، كانت الأحزاب السياسية جميعها عازمة على مواصلة المفاوضات لحل الأزمة والملضي بالمرحلة الانتقالية إلى الأمام.

تعود عملية الانتقال المصرية تقريباً إلى ما كانت عليه في شهر فبراير ٢٠١١ عندما تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بعد سقوط نظام الرئيس مبارك. إلا أن التحديات تبدو أكبر هذه المرة. فالبلاد تبدو أكثر استقطاباً. يقاتل الليبراليون والإسلاميون، الذين وحدتهم معارضتهم للرئيس مبارك في العام ٢٠١١، الآن بعضهم البعض في شوارع المدن المصرية. أثناء اجتماع فريق العمل، شدد المشاركون على أهمية وجود عملية سياسية حقيقية شاملة. وبالنظر إلى العنف وتزايد الاستقطاب يبدو الوصول إلى عملية مماثلة أمراً صعباً. علاوة على ذلك، يمر الاقتصاد الآن في وضع أسوأ مما كان عليه في العام ٢٠١١. عند سقوط الرئيس مبارك، كان الاقتصاد المصري ينمو بمعدل ٥ بالمئة، وكانت نسبة البطالة ٩ بالمئة، وكانت الاحتياطات الأجنبية تغطي حوالي سبعة أشهر من الواردات. عند عزل الرئيس مرسي، كان النمو قد انخفض إلى نحو ٢ بالمئة، وارتفعت البطالة إلى ١٣,٥ بالمئة. وبالكاد غطت احتياطات النقد الأجنبي ثلاثة أشهر من الواردات.

إن الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة الانتقالية على مدى الأشهر القليلة المقبلة ستحدد ما إذا كان عزل الرئيس مرسي يشكل عثرة مؤقتة على الطريق المؤدية إلى ديمقراطية مستقرة أو إلى عودة الديكتاتورية. تتمتع استنتاجات فريق العمل بأهمية خاصة في هذه المرحلة الحساسة. ثمة حاجة لبناء عملية سياسية واسعة وشاملة حتى يتسنى لمختلف الفصائل في المجتمع - بمن فيهم الإسلاميين - أن يشعروا بأن أصواتهم مسموعة خلال عملية الانتقال. وينبغي الاهتمام اهتماماً خاصاً بالاقتصاد وبذل كل جهد ممكن للحد من المصاعب التي تواجهها الفئات المصرية الفقيرة والمتوسطة.

في الفترة التي مضت منذ بدء ورشة العمل، تعرضت تونس لأزمة سياسية عقب اغتيال المعارض محمد براهمي عضو الجمعية الوطنية التأسيسية، على يد متطرف سلفي في ٢٥ يوليو. وكان هذا الاغتيال السياسي الثاني في غضون خمسة أشهر بعد مقتل النائب العلماني شكري بلعيد في ٦ فبراير. موت براهمي هز البلاد، مما دفع آلاف التونسيين للنزول إلى الشوارع للاحتجاج ضد حزب النهضة الحاكم. أُلقت المعارضة اللوم على حركة النهضة لفشلها في ضمان الأمن وكبح أنشطة الجماعات السلفية المتطرفة في البلاد، مما أدى إلى سحب الثقة من الحكومة في شكل دراماتيكي. فقد انسحب أكثر من ٥٠ عضواً من الجمعية التأسيسية مطالبين بحل الحكومة التي تقودها النهضة وبتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة.

ولكن خلافاً لما حصل في مصر، ظلت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في تونس سلمية إلى حد كبير، ولم تنزلق البلاد إلى

مقدمة

استوحيت مجموعة من التونسيين من التجربة المصرية وشكلت حركة تمرد وُمت قوة حركة جماهيرية مناهضة للحكومة التي يفودها الإسلاميون بسرعة بعد اغتيال زعيم ثانٍ للمعارضة العلمانية في يوليو.

بالنسبة للكثيرين، لا تُعتبر الديمقراطية مجرد نهاية غير قابلة للتفاوض في حد ذاتها، إنما شيئٌ من المتوقع أن يحقق فوائد ملموسة، سواء أفوائد سياسية كانت أم اقتصادية. في البلدان حيث تتسم المؤسسات بالضعف والتي تفتقر إلى توافق في الآراء حول «قواعد اللعبة»، يمكن أن يحدث فشل الديمقراطية في تقديم هذه الفوائد على انهيار الحكم الديمقراطي. وهذا يشير إلى أهمية إدماج فهمنا لمتطلبات الانتقال الاقتصادية والسياسية، بدلاً من اعتماد نهج «التسلسل». وينبغي أن يكون الانتعاش الاقتصادي أولوية قصوى لقيادات تونس ومصر الجديدة، وفقاً لما أكد عليه أغلبية المشاركين في فريق العمل. أثناء قمة الدول الثمانية التي عُقدت في العام ٢٠١١ في دوفيل، التزم المجتمع الدولي، الذي تقتضي مصلحته إتمام عملية الانتقال إلى الديمقراطية بنجاح، بدعم الانتعاش الاقتصادي في تلك البلدان. إلا أن المشاركين كانوا سواسية من حيث الوضوح في التشديد على أن وضع الانتعاش الاقتصادي ضمن الأولويات لا يمكن أن يأتي على حساب إهمال البعد السياسي. وحيث لا تتمتع التحولات بتأييد شعبي و دعم واسع النطاق من قبل القوى السياسية لإجراء إصلاحات صعبة، يصبح الانتعاش الاقتصادي أكثر صعوبة بالمقارنة مع ما يمكن أن يكون في ما لو كانت الظروف مغايرة.

في ظل ما تواجهه المنطقة من استقطاب سياسي على مستويات عالية، كثر هم في المنطقة وكذلك في المجتمع الدولي الذين يعتقدون أن التركيز على ما يسمى الإصلاحات التقنية يمكن أن يوفر طريقاً أسهل للتقدم. في الواقع، في الحالة المصرية، يقول الاقتصاديون وممثلو جماعة الإخوان المسلمين التي تولت الحكم آنذاك وممثلو المعارضة الليبرالية أن ثمة إجماع كبير (مع استثناءات ملحوظة لليساريين) حول الإصلاحات

تدهورت الأوضاع الاقتصادية في مصر وتونس منذ بداية الربيع العربي، مما أدى إلى شعور الشعوب بخيبة أمل وإحباط، لا سيما في صفوف الشباب. وتشير نتائج المسح الذي قدمه مشروع بيو للآراء الشاملة في العام ٢٠١٢ أن ٨٣ بالمئة من التونسيين وأكثر من ٧٠ بالمئة من المصريين غير راضين عن الظروف الاقتصادية الحالية. يضع هذا الوضع مخاطر في وجه عملية التحول الديمقراطي - مخاطر لم تظهر معالمها في شكل واضح إلا بعد عزل الرئيس مرسي من السلطة. يعتقد حوالي ٥٩ بالمئة من التونسيين أن الاقتصاد القوي هو أكثر أهمية من الديمقراطية الجيدة، في حين يفضل ٤٠ بالمئة فقط منهم الديمقراطية على الاقتصاد. أما المصريون فهم أكثر انقساماً في ما يتعلق بهذا الموضوع، إذ يعتقد ٤٩ بالمئة منهم أن الاقتصاد هو أكثر أهمية في حين يعتقد ٤٨ بالمئة أن الديمقراطية هي أكثر أهمية.^٢ في الحقيقة، وفقت مجموعة من الدوافع وراء خروج أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع ضد الرئيس مرسي في أواخر شهر يونيو إلا أنهم اتحدوا جميعاً بفعل عنصر واحد وهو الإحباط المتزايد مع فشل حكومه مرسي بتحسين الأوضاع الاقتصادية.

هل سيؤدي تدهور الاقتصاد في النهاية إلى فشل التحولات الديمقراطية والعودة إلى الحكم الديكتاتوري؟ استناداً للاستطلاع عينه الذي أصدره مركز بيو، يعتقد ٦٣ بالمئة من التونسيين و ٦٧ بالمئة من المصريين أن الديمقراطية هي الشكل المفضل للحكومة. إلا أن أقليات كبيرة (٣٧ بالمئة في تونس و ٣٣ بالمئة في مصر) لا تزال تشعر أن ثمة حاجة لوجود زعيم قوي لحل مشاكل بلادهم. فترة طويلة من المصاعب الاقتصادية، وعدم استقرار سياسي ومخاوف أمنية، كلها عوامل من شأنها أن تزيد من حماسة صفوف المواطنين الذين يتوقون للعودة إلى الحكم الديكتاتوري مع ما كان يحمله من وعود بالاستقرار والقانون والنظام والنمو الاقتصادي. يمكن أن يفسر ذلك جزئياً الأسباب التي دفعت بعدد كبير من المصريين إلى التهليل فرحاً بعودة الجنرالات والإطاحة بأول رئيسٍ منتخبٍ ديمقراطياً. تواجه تونس مخاطر مماثلة.

بالنظر إلى الجانب الاقتصادي، يبدو الاقتصاد التونسي أقل عرضة للخطر لا سيما وأنه حدّ من الخسائر في الاحتياطات الدولية وأبقى الدين العام تحت السيطرة. توصلت تونس مؤخراً إلى اتفاق حول برنامج الاستقرار المدعوم من صندوق النقد الدولي، في حين أن مصر لم تتمكن من فعل ذلك. رغم أن البلدين يواجهان تحديات مشابهة، إلا أنه لا بدّ أن تتكيف الحلول مع أوضاع الدولة الخاصة.

لأن مناقشة فريق العمل حصلت قبل الجولة الحالية من الاضطرابات السياسية، كان طبيعياً أن تكون أكثر تفاعلاً بشأن الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن تنفيذها وبشأن مستوى الدعم المالي الدولي مما كانت لتكون عليه في ظروف مغايرة. يبدو توقع إمكانية تنفيذ هذا النوع من الإصلاحات التي أتت التوصيات على ذكرها على المدى القصير جداً أمراً غير واقعي. ينبغي في البداية وضع تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي على رأس الأولويات. ولكن ما إن يتحقق ذلك من المهم جداً أن تأخذ القضايا الاقتصادية مركز الصدارة من أجل تحقيق النمو وإنشاء مناخ داعم للديمقراطية. قد تكون مصر وتونس قادرتين على تأجيل الإصلاحات لبضعة أشهر، لا سيما إذا كانتا تلقيان دعماً مالياً من منتجي النفط في الخليج، ولكن الإصلاحات المقترحة هنا لا يمكن تأجيلها إلى أجل غير مسمى.

الاقتصادية الضرورية، بما في ذلك الدعم والسياسة الضريبية على سبيل المثال. ومع ذلك، في حالة غياب درجة أدنى من الإجماع السياسي - وفي ظلّ الإجراءات التي تدفع الجماعات المعارضة لتأدية دور المفسد - يصبح تنفيذ الإصلاحات صعباً جداً. مرة أخرى، أوضحت الفترة التي سبقت ٣٠ يونيو في مصر الأمور. ويقول خبير اقتصادي إسلامي شارك في فريق العمل أن البعض داخل المعارضة اعتمدوا سياسة تحاول جاهدة إحداث الانهيار الاقتصادي. إلا أن المشاركين من المعارضه نفوا هذا الاتهام. كما حملوا عدم كفاءة حكومة مرسي وفشلها في تحديد أولويات الانتعاش الاقتصادي مسؤولية تدهور الاقتصاد المصري.

تلخص هذه الورقة مناقشات فريق العمل. ويستعرض التقرير التطورات الاقتصادية في العامين اللذين عقبا الثورات في تونس ومصر، ويظهر أن كلا البلدين يعانيان من زيادة العجز وانخفاض الاحتياطات الدولية. في الوقت عينه، تتزايد البطالة ولم يتحقق أيّ تقدم يذكر في مجال مكافحة الفساد. تقدم الثورات العربية فرصة للمجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة، لمراجعة سياساته في دعم الدول العربية وخاصة مصر وتونس اللتين تشهدان تحولات إلى الديمقراطية - رغم ما تعيشانه من اضطرابات. بالنظر إلى الوضع الاقتصادي المتردي في هذين البلدين، لا بدّ أن تعيد الولايات المتحدة وأوروبا واليابان - بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية - النظر في كيفية تحسين التنسيق بين استراتيجيات الجهات المانحة وذلك لتحقيق أقصى قدر من المنافع الناجمة عن الدعم المالي الذي تقدمه.

وتركز الورقة على التحديات المشتركة التي تواجه مصر وتونس: الاستقرار الكلي، والانتعاش الاقتصادي، والبطالة بين الشباب، وضعف الحوكمة، وكذلك ردة الفعل الخطيرة نوعاً ما بين الاستقطاب السياسي والتدهور الاقتصادي. ومع ذلك، لا ينبغي أن يحجب ذلك حقيقة وجود العديد من الاختلافات بين البلدين؛ اختلافات هامة نوعاً ما من حيث الحجم وتتمثل على سبيل المثال في الهيكل الاقتصادي، نصيب الفرد من الدخل، ومستويات التعليم. هذا وتختلف المسارات التي اعتمدها كلّ من الدولتين منذ العام ٢٠١١ اختلافاً بيّناً. يبدو أن التحول الذي شهدته مصر يتحرك في شكل أسرع إلا أنه فشل في تحقيق توافق واسع حول الهياكل المؤسسية وتسلسل الإصلاح. يعكس الوضع الآن أحداث فبراير ٢٠١١، في ظلّ تأسيس الجيش لسلطة مؤقتة تتمتع بقوة مؤقتة.

أزمة اقتصادية وشيكة

العام ٢٠١١ إلى ٢٦ بالمئة في العام ٢٠١٢، الأمر الذي يفسر ارتفاع العجز. تلقت تونس التمويل الاستثنائي من قطر فضلاً عن إصدار السندات المدعومة من الولايات المتحدة. وبالتالي، ارتفع الدين العام الذي بلغ نحو ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ إلى ما يقارب ٤٦ بالمئة في العام ٢٠١٢، وهو ارتفاع لا يزال بالإمكان السيطرة عليه وفقاً للمعايير الدولية.

الجدول رقم ١: تونس - الحسابات المالية ٢٠٠٨ - ١٢ (بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٣٦,٢	٢٥,٦	٢٣,٤	٢٣,٩	٢٤,٤	المداديل
٣٠,٨	٢٨,٢	٢٤,٤	٢٦,١	٢٤,٨	الإنفاق
٤,٦-	٢,٦-	١,٠-	٢,٢-	٠,٤-	الميزان الحكومي

المصدر: صندوق النقد الدولي

عانت مصر أيضاً من عجز مالي كبير بلغ ثمانية بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠. تجسد الأثر الرئيس للاضطرابات السياسية في انخفاض إيرادات الحكومة من ٢٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ إلى ١٩ بالمئة في العام ٢٠١١ و ٢٠ بالمئة في العام ٢٠١٢ (انظر الجدول ٢). وإذ وجدت الحكومات الانتقالية المتعاقبة نفسها غير قادرة على خفض الإنفاق بسبب الضغوط السياسية، سمحت بتواصل ارتفاع العجز، فوصل في العام ٢٠١٢ إلى ١١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع الدين العام، الذي كان مرتفعاً أساساً (٧٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠)، إلى ٨٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢. ولكن في غضون

بالإضافة إلى الحرية والكرامة، طالب الشبان والشابات الذين قادوا الثورات في تونس ومصر بوضع حد للفساد، وتحسين الظروف المعيشية، وباستحداث فرص اقتصادية (وظائف أفضل في شكل خاص). واتفق المشاركون في فريق العمل أن الوفاء بتلك المطالب الاقتصادية لا يزال أمراً بعيداً. في الواقع، ارتفع معدل البطالة في كلا البلدين، وبقي الشباب المتعلم عاطلاً عن العمل. وسُجل تحسن ضئيل في ما يتعلق بمكافحة الفساد وساءت الظروف المعيشية كما ارتفع سعر السلع الضرورية في كلا البلدين. في مصر، باتت الحياة أصعب في شكل متزايد في ظل ندرة بعض المواد الأساسية مثل الوقود والكهرباء.

عدم استقرار إقتصادي و مالي متزايد

تواجه مصر وتونس عجزاً متزايداً في الميزانية، وتضارباً في الاحتياطات الدولية، وتدهوراً في التصنيف الائتماني. لا يسهل التعامل مع هذه المشاكل، لأنه يشمل معالجة القضايا الحساسة سياسياً مثل دعم الأسعار ومعدلات صرف الجنيه المصري والدينار التونسي مقابل الدولار.^٣

تدهور الأوضاع المالية العامة. شهد العامان بعد الثورات العربية زيادة الاختلالات المالية في كل من تونس ومصر. وأظهرت الحسابات المالية في تونس عجزاً صغيراً في ميزانية الدولة بلغ واحد بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ ارتفع إلى ما يقارب خمسة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢ (انظر الجدول ١). وفي مواجهة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، حاولت الحكومة الانتقالية في تونس إحداث انتعاش من خلال التوسع في الإنفاق العام، وخاصة الاستثمار العام. وارتفع الإنفاق الحكومي من حوالي ٢٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في

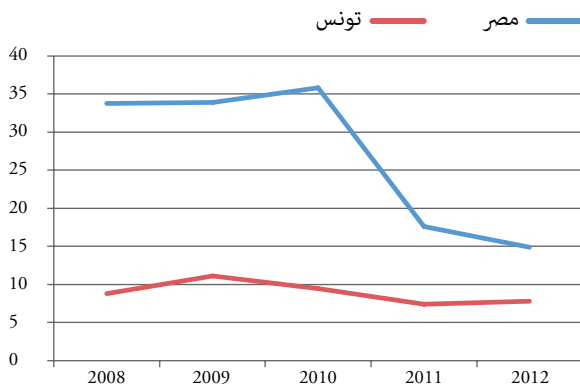
^٣. يستند هذا القسم على معلومات مستقاة من صندوق النقد الدولي، «جمهورية مصر العربية: ٢٠١٠ المادة ٤ استشارة - تقرير الموظفين؛ مذكرة معلومات عامة حول مناقشة المجلس التنفيذي؛ وبيان المدير التنفيذي بشأن جمهورية مصر العربية»، تقرير صندوق النقد الدولي رقم ١٠/٩٤، أبريل ٢٠١٠، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1094.pdf>

صندوق النقد الدولي، «تونس: ٢٠١٠ مادة ٤ استشارة - تقرير الموظفين؛ مذكرة معلومات عامة حول مناقشة المجلس التنفيذي؛ وبيان المدير التنفيذي بشأن تونس»، تقرير صندوق النقد الدولي رقم ١٢/٢٥٥، سبتمبر ٢٠١٠، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12255.pdf>

يتسم دعم الوقود في مصر بطبيعته التنافسية. في مصر، يعود ٥٧ بالمئة من دعم الوقود بفائدة على أغنى خمسي من توزيع الدخل. في تونس تستفيد الأسر التي تحصل على أعلى دخل من دعم الطاقة بحوالي أربعين مرة أكثر من الأسر الفقيرة. وكان المشاركون في مجموعة العمل قد اتفقوا على الحاجة الملحة لمعالجة ما وصفه أحد خبراء الاقتصاد المصري بـ«مشكلة تشويه الدعم المزممة»، وأكدوا أن التحدي الأكبر الذي قد يواجهون يتسم في إيجاد طرق لمعالجة هذه القضية الحساسة سياسياً في شكل فعال.

انخفضت الاحتياطات الدولية إلى مستويات مثيرة للقلق. أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى تراجع السياحة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة نسبة هروب رأس المال. وكانت النتيجة انخفاض في الاحتياطات الخارجية لكلا البلدين (الشكل ١). وساءت الأمور - لا سيما في مصر - أكثر فأكثر بسبب تدهور في الوضع الأمني، إذ كانت حكومة الرئيس مرسي غير قادرة على إصلاح الشرطة والتعامل مع تزايد انعدام الأمن. قيل أن ذلك يُعزى جزئياً إلى صعوبة إدارة المؤسسة الأمنية في مصر التي كانت معارضة لجماعة الإخوان المسلمين والتي قاومت الإصلاحات. في تونس، بلغت الاحتياطات الأجنبية حوالي ٩,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠ وقد انخفضت الآن لتصل إلى حوالي ٧ مليارات دولار، وتغطي نحو ٣,٥ أشهر من الواردات. بلغت الاحتياطات الأجنبية في مصر حوالي ٣٦ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتغطي حوالي سبعة أشهر من الواردات. هبطت هذه الاحتياطات إلى حوالي ١٤ مليار دولار في العام ٢٠١٢، أي أقل من غطاء الاستيراد البالغ ثلاثة أشهر الذي يُعتبر عادة بمثابة الحد الأدنى للتحوطية.

الشكل ١: الإحتياطات العالمية



المصدر: صندوق النقد الدولي

ذلك، لم تقترض الحكومة المصرية من الخارج. وانخفض الدين الخارجي من ١٢,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ إلى ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢. وبعبارة أخرى، ارتفع دين الحكومة المحلي من حوالي ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ إلى ٧٠ بالمئة في العام ٢٠١٢. وكانت الحكومة المصرية تمتص السيولة من السوق المحلية مزاحمةً مستثمري القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، في فترة معينة من العام ٢٠١٢، كانت الحكومة تقترض بسعر فائدة وصل إلى ١٦ بالمئة، وهو معدل قد لا يتناغم مع تطلعات مقترضي القطاع الخاص. وبهذا كانت السياسة المالية في فترة العامين التي تلت الثورة لا تدعم نمو القطاع الخاص أو لا تعمل على استحداث فرص عمل لأن الاقتراض الحكومي لم يترك إلا مجالاً صغيراً جداً لتوسيع الائتمان ليتمكن من دخول القطاع الخاص.

الجدول رقم ٢: مصر - الحسابات المالية ٢٠٠٨ - ١٢ (بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المداخيل	٢٤,٧	٢٧,١	٢٢,٢	١٩,٣	١٩,٧
الإنفاق	٣١,٥	٣٣,٧	٣٠,٣	٢٩,٣	٣٠,٥
الميزان الحكومي	٦,٨-	٥,٦-	٨,١-	١٠,٠-	١٠,٩-

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية

يشكل دعم الأسعار مشكلة خاصة. يتطلب حل المشكلة المالية التعامل مع قضية الدعم المتفجرة سياسياً. تتفق تونس حوالي أربعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على الدعم في حين تنفق مصر ما يقارب تسعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. تخصص الحكومة المصرية حوالي ستة إلى سبعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الوقود وحوالي اثنين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على دعم المواد الغذائية. وهي نسب تعادل عند جمعها بعضها إلى بعضها الآخر المبلغ الذي تنفقه الحكومة (بما في ذلك وزارتي الصحة والتعليم) لتسديد الأجور والرواتب، وأكثر من ضعف المبلغ الذي تستثمره في البنية التحتية. للأسف، يمثل دعم الوقود عقبة صعبة للغاية بالنسبة للحكومة. فهي، في المقام الأول، تشجع الاستهلاك المفرط للطاقة الأمر الذي يترك أثراً بيئياً واقتصادية. ويُقدر أن تكون كثافة الطاقة من الاقتصاد المصري أعلى بـ ٢,٥-٣ مرات من المتوسط بالمقارنة مع البلدان المتقدمة. ثانياً،

حافظت تونس على استقرار معدل صرف عملتها نسبياً مقابل الدولار، مع تخفيض اسمي لتعويض التضخم المحلي الأعلى. في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك إلى ٩,٣ بالمئة بالمقارنة مع ٥,٣ بالمئة في الولايات المتحدة. تحول معدل صرف الدينار/الدولار في خلال تلك الفترة من ١,٤٤ إلى ١,٥٥ أي تخفيض اسمي بمعدل ٧,٦ بالمئة. بالنتيجة، انخفض معدل سعر الصرف الحقيقي انخفاضاً بسيطاً وحافظ نوعاً ما على معدل عام ٢٠٠٥. إلا أن المحافظة على استقرار معدل سعر الصرف الحقيقي لا يُعد بالضرورة السياسة الأصح. بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي المتزايد، وعائدات السياحة المتراجعة والاستثمار والنمو الأقل، يُرجح أن توازن معدل سعر الصرف الحقيقي قد تراجع.

في مصر، استمر معدل سعر الصرف في التحسن منذ العام ٢٠٠٣، واستمر كذلك حتى ثورة يناير ٢٠١١. في الفترة الممتدة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٢، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ١٧,٧ بالمئة. تراجع الجنيه المصري بمعدل ٨,٨ بالمئة، من ٥,٨ جنية/دولار إلى ٦,٣ جنية/دولار، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق تعادل بين فارق التضخم في مصر والولايات المتحدة ومعدل سعر الصرف الحقيقي الذي شهد تحسناً منخفضاً. في تقرير عام ٢٠١٢، أفاد صندوق النقد الدولي أن الجنيه المصري بدأ مبالغاً بعض الشيء. في حال كان الأمر صحيحاً حين كان الاقتصاد يشهد نمواً بنسبة خمسة بالمئة وحين كانت البلاد تمتلك احتياطاً يغطي سبعة أشهر من الواردات، فقد كان مبالغاً بالتأكيد في العام ٢٠١٢ حين كانت البلاد تنمو فقط بنسبة اثنين بالمئة وتمتلك احتياطيات بالكاد تغطي ٢,٧ شهر من الواردات.^٤

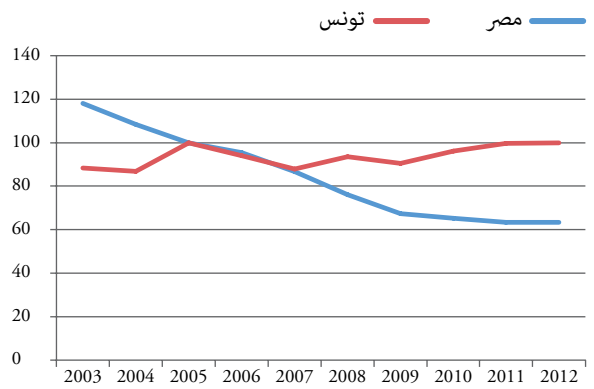
في ظل احتياطات متراجعة في العام ٢٠١٣، لم يعد المصرف المركزي المصري قادراً على المحافظة على استقرار معدل صرف الجنيه. علاوةً على ذلك، يدور جدل كبير حول الرغبة في تحقيق الاستقرار في سعر صرف الجنيه الإسترليني. وقد وضع البنك المركزي موضع التنفيذ مزاداً للعملات الأجنبية، وانخفض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١٥ بالمئة في الربع الأول من العام ٢٠١٣. ولكن حتى مع هذا التخفيض، لم يغطس توفير العملات الأجنبية في الميزان الطلبات جميعها، وظهرت سوق سوداء لصرف العملات الأجنبية.

ونتيجة لذلك، عانت تصنيفات البلدين الائتمانية. صنفت وكالة موديز الديون في تونس ضمن فئة «BA2»، مما يعني أنها محفوفة بالمخاطر الكبيرة. وقد تراجعت ديون مصر في الآونة الأخيرة إلى فئة «Caa» مما يعني أنها محفوفة بالمخاطر وفقيرة وترزح تحت ثقل خطر ائتماني عال جداً. وفقاً لموديز، فإن النظرة المستقبلية لكلا البلدين لا تزال سلبية.

صعب تراجع التصنيف الائتماني وزيادة المخاطر السيادية على القطاع الخاص الدخول في مجال الأعمال التجارية الدولية، وفي شكل خاص الحصول على الائتمان في السوق الدولية، الأمر الذي يعقد التجارة الدولية ويجعل الاستيراد أكثر صعوبة على البلاد. يتذمر بعض رجال الأعمال المصريين أن فتح خطاب اعتماد لاستيراد السلع يستغرق حوالي ستة أسابيع، في حين أنه لم يكن يستغرق قبل الثورة إلا ثلاثة أيام فقط.

تخفيض قيمة الجنيه المصري والدينار التونسي قد يصبح ضرورة. يُعد تخفيض قيمة العملة الوطنية إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطيات. ويبين الشكل ٢ أن تونس ومصر لم تستعملا بنشاط سعر الصرف كأداة لحماية احتياطيهما. ويعرض الرسم البياني فهارس سعر الصرف الحقيقي في مصر وتونس مقابل الدولار للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣. ولا بد من الإشارة إلى تعدد تعريفات سعر الصرف الحقيقي. والتعريف المستخدم هنا هو الأبسط: إنه سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار المصحح لفارق التضخم (باستخدام مؤشر أسعار المستهلك) بين البلاد والولايات المتحدة. يشير انخفاض ذلك المؤشر إلى وجود ارتفاع حقيقي في قيمة العملة المحلية.

الشكل ٢: سعر الصرف الحقيقي



المصدر: الاحصاءات المالية الدولية وحسابات المؤلف

٤. للاطلاع على مناقشة تتناول معدلات صرف العملة في مصر الرجاء الاطلاع على حافظ غانم، «First Confront Discontent: Egypt's Teetering Economy»، ذا ميلكان إنستيتيوت ريفيو (١٤ يناير ٢٠١٣)، ٢٤ - ٣٤.

نمو بطيء ونسبة بطالة عالية

الجدول رقم ٤: النمو الاقتصادي في مصر، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (بالمائة)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢,٩	١,٨-	٣,٠	٣,١	٤,٥	نمو إجمالي الناتج المحلي
٣,٥	٩,٢	٩,٣-	٩,٢	٠,٧-	النمو الزراعي
٣,٣	٤,٤-	٥,٢	١,٨	٠,٥-	النمو الصناعي
٣,٤	١٦,١	٢,٥-	٥,٧	٧,١	نمو الخدمات
٣,٢	٣,٥-	٠,٧	٠,٠	٩,١	نمو الاستثمارات
١٨,١	١٨,٣	١٣,٠	١٣,٣	١٢,٤	معدل البطالة

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية

وشابه مسار الاقتصاد المصري مسار الاقتصاد في تونس. وكان قد تأثر أيضاً بالأزمة المالية العالمية. انخفض الاستثمار الإجمالي بنسبة ١٠ بالمئة في العام ٢٠٠٩ بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي أيضاً من حوالي ٧,٢ إلى ٤,٧ بالمئة (الجدول ٤). مع ذلك، بدأ الاقتصاد بالتحسن في العام ٢٠١٠ مع ارتفاع الاستثمار بنسبة ٧,٧ بالمئة وتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,١ في المئة. ولكن هذا الانتعاش الجديد لم يدم طويلاً. أدى عدم الاستقرار السياسي بعد الثورة إلى انخفاض في الاستثمار بنسبة ٥,٦ بالمئة في العام ٢٠١١، وبقي مستقرًا حتى العام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو اثنين بالمئة، أي أقل من نصف المستوى الذي بلغه في خلال الأزمة المالية العالمية. وفقاً للأرقام الرسمية، ارتفع معدل البطالة - الذي وقف عند حوالي ٩ بالمئة قبل الثورة - إلى ١٢,٥ بالمئة في العام ٢٠١٢ و ١٣,٥ بالمئة في العام ٢٠١٣.

عمالة الشباب و المرأة مصدر قلق خاص. تميل أرقام البطالة الرسمية إلى التقليل من أهمية المشكلة، خصوصاً في ما يتعلق باستبعاد الشباب وبقدرة المرأة على الحصول على وظيفة. في تونس، يشكل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٣٠ عاماً) حوالي ٣٣ بالمئة من القوى العاملة، إلا أنهم يمثلون في الوقت عينه ٧٥ بالمئة من عاطلين عن العمل. يتخطى معدل البطالة بين الشباب نسبة ٤٠ بالمئة. خلافاً للعادة، يبدو أن احتمال أن يجد الشباب أنفسهم عاطلين عن العمل يزيد مع زيادة مستوى التعليم. فعلى سبيل المثال، كان معدل البطالة بين خريجي الجامعات أكثر من ٢٠ بالمئة في العام ٢٠١٠ وارتفع إلى ما يقارب ٣٠ بالمئة في العام ٢٠١١. رغم أن الإناث يتلقين التعليم عينه الذي يتلقاه الرجال (أكثر من ٦٠ بالمئة من خريجي الجامعات هم من الإناث)، لا يزال معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (٢٥ بالمئة) أقل بكثير من

طالب المتظاهرون في ميدان التحرير بـ«الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية». و لم تنجح الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في وضع برنامج إصلاح اقتصادي وإجتماعي لا سيما في ظل زيادة البطالة وبالتالي الفقر. وكما وصف اقتصادي وسياسي تونسي في فريق العمل «يمكن تلخيص العلاقة بين التنمية والفقر بالبطالة». هذا ولا يزال الشباب والنساء على وجه الخصوص يواجهون ظروفًا صعبة في سوق العمل.

أدى انخفاض النمو في كلا البلدين إلى ارتفاع معدلات البطالة. وأدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ الاستثمار والنمو في تونس وجاءت الثورة لتزيد الوضع الاقتصادي المتردي سوءاً. ونتيجة للأزمة المالية العالمية، استمرت الاستثمارات الإجمالية على كسادها في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي خمسة بالمئة إلى ثلاثة بالمئة (الجدول ٣). وأثر عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الثورة سلباً على الاقتصاد التونسي، حيث انخفض الاستثمار الإجمالي بنسبة ٣,٥ بالمئة في العام ٢٠١١، وتراجعت السياحة، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بحوالي اثنين بالمئة ليشهد بالتالي أكبر انكماش في القطاع الصناعي، حيث انخفض الإنتاج بنسبة ٤,٤ بالمئة. وأدى التباطؤ الاقتصادي إلى زيادة في معدل البطالة من ١٣ بالمئة في العام ٢٠١٠ إلى ١٨ بالمئة في العام ٢٠١٢، لتسجل بطالة الشباب ٤٢ بالمئة.

إلى ذلك يتأثر الاقتصاد التونسي في شكل كبير بالتطورات التي تشهدها منطقة اليورو. يتجه حوالي ٧٩ بالمئة من صادرات تونس إلى أوروبا وتصدر البلدان الأوروبية أكثر من ٨٠ بالمئة من السياح الذين يزورون تونس. علاوة على ذلك، يخرج ٨٧ بالمئة من التحويلات المالية المتدفقة إلى تونس و٧٢ بالمئة من الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا. وبالتالي يزيد الركود في أوروبا من الصعوبات التي تواجه تحسن الاقتصاد التونسي.

الجدول رقم ٣: النمو الاقتصادي في تونس، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (بالمائة)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢,٩	١,٨-	٣,٠	٣,١	٤,٥	نمو إجمالي الناتج المحلي
٣,٥	٩,٢	٩,٣-	٩,٢	٠,٧-	النمو الزراعي
٣,٣	٤,٤-	٥,٢	١,٨	٠,٥-	النمو الصناعي
٣,٤	١٦,١	٢,٥-	٥,٧	٧,١	نمو الخدمات
٣,٢	٣,٥-	٠,٧	٠,٠	٩,١	نمو الاستثمارات
١٨,١	١٨,٣	١٣,٠	١٣,٣	١٢,٤	معدل البطالة

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية

ما يتعين على المرضى في المستشفيات الحكومية تقديم رشاوى من أجل الحصول على المساعدة.

يترب على الفساد تكاليف اقتصادية. أعاق الفساد وضعف الحوكمة تنمية القطاع الخاص، لا سيما في ما يتعلق بالشركات الصغيرة التي لا علاقة لها بالمؤسسة السياسية. على مدى العقدين الماضيين قامت تونس بإصلاحات هامة، بما في ذلك تغييرات إدارية ومالية، وتقديم حوافز لإنشاء المشاريع التي اجتذبت كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. إلى أن اجتذبت كميات كبيرة من الاستثمار الخاص في تونس بقي منخفضاً نسبياً، إذ يسجل حوالي ١٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من ٦٠ بالمائة من إجمالي الاستثمارات. لم تطبق القواعد في شكل موحد، وكان المجال مفتوحاً جداً أمام إقامة الصفقات والانتهاكات والفساد. وشاب الفساد وانعدام الشفافية بيئة الأعمال التي لم تفض بالتالي إلى استثمارات كبيرة وإلى إستحداث مؤسسات جديدة، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عانت الشركات الصغيرة في مصر أيضاً من الفساد. بينت دراسة تناولت منتجات الشركات الصغيرة في العام ٢٠١١ أن ٦١ بالمائة من رجال الأعمال يعتبرون الترخيص الحكومي ومتطلبات التسجيل من المعوقات الرئيسية التي تقف أمام الأعمال التجارية. من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٠، بدأت الحكومة، كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، في بذل جهود واسعة النطاق للتحرير والتبسيط، حاصله بذلك على تقدير من البنك الدولي في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. ومع ذلك، لا يبدو أن الجهود المبذولة قد أثرت على الشركات الصغيرة. استناداً إلى نتائج الدراسة المذكورة أعلاه. ومن الأفكار المطروحة لتفسير ذلك نشر إلى أن البيروقراطية التي تحرص على حماية مصادر الإيجارات المحتملة لم تطبق تدابير إلغاء القيود والتبسيط. وهذا يعني أنه يتعين على مصلحة كفاءة وغير فاسدة تُعنى بالخدمة المدنية تطبيق إصلاحات القوانين واللوائح؛ ولما تعذر ذلك، بقيت هذه الإصلاحات حبراً على ورق ولم يبصر تنفيذها النور قط.

لم تُحدث الثورات انخفاضاً يُذكر في الفساد. يُظهر الشكل (٣) مؤشرات مراقبة الفساد في مصر وتونس في الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٩ والعام ٢٠١١، فيشير إلى أنه بعد مرور عام واحد على اندلاع الثورة تحسّنت تدابير السيطرة على الفساد تحسناً طفيفاً في تونس في حين أنها قد ساءت أكثر فأكثر في مصر. علاوةً على ذلك، تراجعت مرتبة تونس وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية من المرتبة ٥٩ في العام ٢٠١٠ إلى المرتبة ٧٥ في العام ٢٠١٢، في حين تراجعت مصر من المرتبة ٩٨ إلى المرتبة ١١٨ في

الذكور (٧٠ بالمائة). وتبعاً لذلك، تعلق نسبة البطالة أكثر بين الإناث. بلغ معدل البطالة بين الإناث ١٩ بالمائة قبل الثورة ووصل إلى ٢٧ بالمائة في العام ٢٠١٢. وعندما يتم استخدام النساء، غالباً ما تعلق النساء أجوراً أقل.^٥

تواجه مصر المشكلة عينها. يمثل الشباب الذين أمهوا تعليمهم الثانوي أو مراحل تعليمية أعلى من ذلك حوالي ٩٥ بالمائة من العاطلين عن العمل في مصر. تبدو المشكلة حادة في شكل خاص بين الإناث اللواتي يواجهن مشكلة البطالة ٣,٨ مرات أكثر من الشباب. ومن ضمن الشبان والشابات الذين يجدون وظيفة، ٢٨ بالمائة فقط يجدون عملاً في القطاع الرسمي (١٨ بالمائة في القطاع العام و١٠ بالمائة في القطاع الخاص الرسمي). واستناداً إلى ما قاله خبير في شؤون منطقة شمال أفريقيا مشارك في فريق العمل: «تُعد اقتصاديات السوق السوداء الاقتصادية الحقيقية التي تهم الشباب في المنطقة». في نهاية المطاف، تعمل الغالبية العظمى من الشباب، ٧٢ بالمائة، في القطاع غير الرسمي، وغالباً كعمال أسريين غير مدفوعي الأجر، ليكون أجر من يتقاضى أجراً زهيداً جداً^٦ في العام ٢٠١١، بلغ متوسط أجر العاملين الذكور ٣,٧٠ دولار/يومياً؛ في حين أن أجر العاملات بلغ ٢,٦٠ دولار/يومياً. ولا بدّ من الإشارة إلى أن حوالي ٥٠ بالمائة تقريباً من العاملين في هذا القطاع يعملون من دون عقود العمل، تأمين وظيفي أو منافع اجتماعية.

مكافحة الفساد لا تسجل أي تقدّم

تعهدت الحكومات الانتقالية في مصر وتونس القضاء على الفساد ورفع قضايا فساد ضد العديد من شخصيات الأنظمة القديمة. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن التغيير لم يطل فعلياً إلا القليل القليل. ويعتقد معظم المصريين والتونسيين أن الفساد زاد فعلاً بعد الثورات.

يُعتبر الفساد مشكلة قديمة في مصر وتونس. يعتبر الفساد والمحسوبية ورأسمالية المقربين من شواغل شعوب دول الربيع العربي الرئيسة. قبل الثورات، أشارت المؤشرات العالمية لإدارة الحكم إلى أن تونس ومصر تحتلان مركزاً متأخراً في ما يتعلق بالسيطرة على الفساد وبالفعالية الحكومية. تعتمد الطبقات الوسطى في شكل كبير على الخدمات الحكومية (الصحة، التعليم، النقل، والأمن)، وتعاني تدهور تلك الخدمات المستمر. يتعين على أولياء الأطفال الذين يرتادون المدارس العامة في كثير من الأحيان تسديد رسوم تعليم خصوصي لضمان نجاح أولادهم في الامتحانات، وغالباً

٥. مونجي بوغزالة، «عمالة الشباب والتحول الاقتصادي في تونس»، ورقة العمل العالمية رقم ٥٧، التنمية والاقتصاد العالمي في معهد بروكجز، يناير ٢٠١٣.

٦. راجي أسعد وغادة برسوم، «Youth Exclusion in Egypt: in Search of Second Chances»، العدد ٢ من الورقة البحثية، مركز وولفينسون للتنمية في معهد بروكجز، ٢٠٠٧.

«تفريغ الوزارات بأكملها». تثير البيانات المتاحة عن تونس أيضاً القلق وتشير أن الحكومة الانتقالية التي ترأسها جماعة النهضة ينبغي أن تتصرف بحزم أكبر بشأن مكافحة الفساد.

الجدول رقم ٥: جواب على السؤال حول التغيرات التي طالت مكافحة الفساد طوال السنتين الماضيتين (بالمئة)

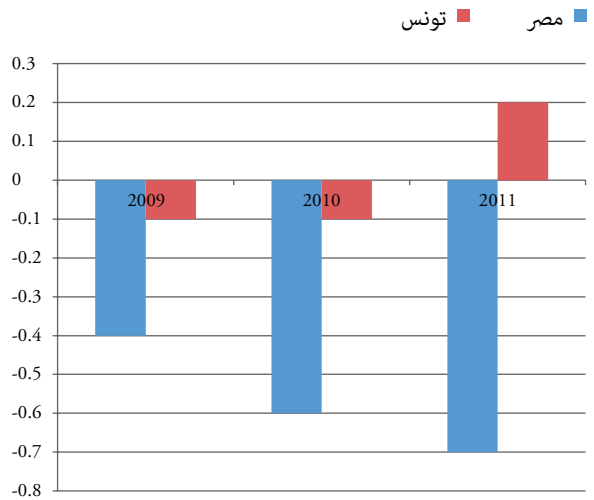
تونس	مصر	
٦١	٣٧	ارتفعت كثيراً
٢٠	٢٧	ارتفعت قليلاً
١٤	٢١	بقيت على حالها
٥	١١	انخفضت قليلاً
٢	٥	انخفضت كثيراً

المصدر: مقياس الفساد العالمي للعام ٢٠١٣ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

وفقاً لمقياس منظمة الشفافية الدولية، يرى المصريون والتونسيون أن الفساد قد استشرى في شكل خاص في بعض المؤسسات التي ينبغي أن تؤدي دوراً حاسماً في سير العملية الديمقراطية في شكل فعال. يعتقد نحو ٧٢ بالمئة من المصريين و٦٦ بالمئة من التونسيين أن الأحزاب السياسية فاسدة. ويرى ٨٠ بالمئة من المصريين و٥٣ بالمئة من التونسيين أن الفساد قد طال أيضاً وسائل الإعلام. وفي السياق عينه، يعتبر ٧١ بالمئة من المصريين و٤٠ بالمئة من التونسيين البرلمان فاسداً، في حين يظن ٦٥ بالمئة من المصريين و٥٦ بالمئة من التونسيين أن القضاء فاسد. فمن الصعب أن نتصور نجاح عملية الانتقال إلى الديمقراطية من دون بذل جهود متضافرة لمكافحة الفساد في هذه المؤسسات ولتغيير صورة العامة عنها.

خلال الفترة عينها. جاء هذا التراجع رغم أن عدد التحقيقات حول الفساد بلغ أكثر من ٦٠٠٠ تحقيق وتزايد عدد حالات الإدانة بارتكاب جرائم في مصر منذ فبراير ٢٠١١. تشير أنواع التحقيقات وإجراءات الشرطة هذه إلى أن أحداً لن يعتمد على التسامح في ما يتعلق بقضايا الفساد، إلا أنها ليست فعالة في القضاء على الفساد. تبني الدول التي تنجح في التصدي للفساد - ومنها أندونيسيا وفقاً لما أدلى به أحد المشاركين في فريق العمل - شراكات مع الحكومة والمجتمع المدني والصحافة وأصحاب الشركات من أجل تحقيق أكبر قدر من الشفافية وتحميل موظفي الحكومة المسؤولية. إلا أن التدابير هذه لم تطبق بعد حتى الآن في تونس أو مصر، حيث لا تزال العلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة عدائية نوعاً ما.

الشكل ٣: التقدم في السيطرة على الفساد



المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية

وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، يعتقد معظم المصريون والتونسيين أن الفساد زاد بعد الثورات. ويعرض الجدول ٥ بيانات من مقياس الفساد العالمي للعام ٢٠١٣ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. ويشير إلى أن سبعة بالمئة فقط من التونسيين و١٦ بالمئة من المصريين يعتقدون أن ثمة تحسن في تدابير السيطرة على الفساد بعد الثورة. يشعر أكثر من ٨٠ بالمئة من التونسيين وحوالي من ٦٥ بالمئة من المصريين أن الفساد قد ازداد منذ اندلاع الثورات. يمكن أن يوفر التصور القائل أن الديمقراطية ارتبطت إلى حد ما بالفساد يمكن أن يفسر خيبة أمل الشباب في البلدين. زرع الفشل في التعامل مع الفساد الاستياء في نفوس المصريين إزاء أداء حكومة مرسي. من جانبه، اشتكى ممثل تلك الحكومة في خلال اجتماع مجموعة العمل لمناقشة الفساد المستشري والمتجذر في البلاد، إذ قال: «في كثير من الأحيان لا يعرف موظفو قطاع الخدمة العامة أنهم يقومون بفعل خاطئ» وأضاف أن الممارسات الفاسدة انتشرت على نطاق واسع بحيث تتطلب إزالتها

الأولويات السياسية: إرساء الاستقرار، تأمين الوظائف ومكافحة الفساد

الاقتصادي أمراً صعباً للغاية - إن أردنا أن نبتعد عن المبالغة في الكلام. وأكد المشاركون في الحوار على صعوبة الفصل بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية. في الواقع، أهمل التركيز على الانتعاش الاقتصادي (الجزء المتعلق بالمجتمع الدولي على الأقل) التعامل مع الأزمة السياسية في مصر والتي تمنع استقرار الاقتصاد. وأشار بعض المشاركين في مجموعة العمل إلى وجود قدر كبير من الإجماع بين الأحزاب الرئيسية في دعم التدابير المراد منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي. في الوقت عينه، شددت وجهة نظر معارضة مهمة على أن «نموذج السوق الاقتصادية الليبرالية الجديدة القديمة في أن معاً» الوارد في صفقة صندوق النقد الدولي - قد فشل في الماضي في معالجة مشاكل البلاد. واتفق المشاركون أنه أياً كانت البرامج المعتمدة في مصر و تونس، يتعين عليها أن تحقق النمو الشامل وأن تجنب العودة إلى أنماط النمو السابقة التي رغم ضخامتها استبعدت شرائح واسعة من السكان.

تواجه حكومات تونس ومصر قيوداً خطيرة تحد من قدرتهما. وبالتالي، فلا بد أن تعتمد أسلوباً انتقائياً وأن تركزا في البداية على الأولويات الأكثر إلحاحاً. من الواضح أن إنهاء الاستقطاب السياسي وبناء توافق أدنى حول الآراء للتوصل إلى رؤية للمستقبل يعد أولوية قصوى.

على الصعيد الاقتصادي، يأتي الاستقرار الاقتصادي على رأس الأولويات. تتجلى المسؤولية الأساسية التي يجب أن تتحملها أي حكومة في ضمان توافر التبادل النقدي الأجنبي الكافي لاستيراد الضروريات (وخاصة الوقود والغذاء) التي تُباع محلياً بأسعار معقولة. وقد أدى التضخم (أو النقص) في أسعار الغذاء والوقود إلى أعمال شغب وإلى سقوط الحكومات في مناطق كثيرة من العالم. لكن استقرار الاقتصاد غالباً ما يتطلب اعتماد سياسات صعبة وغير شعبية. لا بد أن تترافق هذه السياسات مع تدابير أخرى تساعد على جعل حزمة الإصلاح الاقتصادي الشامل أكثر قبولاً. يتعين على الحكومات أن تثبت أنها تستجيب لمطالب الشباب الذين يمثلون طليعة حركة الربيع العربي. وبالتالي لا بد أن تشمل الأولويات الاقتصادية أمرين: استحداث فرص عمل ومكافحة الفساد.

منذ اندلاع الثورات، ركزت المناقشات العامة في تونس ومصر على السياسة وقضايا الهوية الوطنية. ويبدو أن المخاوف الأولية التي تثير قلق الأحزاب السياسية الرئيسية تتمثل في مكانة الإسلام في الحياة العامة وما إذا كان ينبغي اعتماد أنظمة رئاسية أو برلمانية. انتشرت مناقشات لا نهاية لها تناولت هذه القضايا، لا سيما في مصر، أدت إلى التوصل إلى توافق بسيط في الآراء. وقد تم تعليق القضايا الاقتصادية وإرجاؤها.

إن للشعبين المصري و التونسي، وخاصة الطبقات الفقيرة، مطالب اقتصادية و اجتماعية هامة. قدّمت الأحزاب وكذ لك المرشحون وعوداً روتينية باستحداث المزيد من فرص العمل ورفع الأجور وبتنظيم حملات للقضاء على الفقر والفساد وغيرها من المشاكل الاجتماعية الأخرى. وكان من الصعب، حتى الآن، تحديد فروق ذات أهمية بين البرامج الاقتصادية المختلفة، والتي، مع استثناءات قليلة، عرضت الاختلافات القائمة حول الموضوع عينه تساند أغلب الأحزاب الاقتصاد الحر إلى جانب تدابير لحماية الفقراء وتأمين العدالة الاجتماعية للجميع. حتى الحد الذي تبدو عنده المسائل الاقتصادية ضرورية في الانتخابات، بدت الأمور في كثير من الأحيان وكأنها نوع من أنواع الرعاية قديمة الطراز، كحين أطلقت جماعة الإخوان المسلمين مبادرة مليونية الخير عشيّة الانتخابات البرلمانية والتي حصل على أساسها 5 ملايين مصري 1,5 مليون كيلوغرام من اللحم.

وأياً كانت الأسباب، لا تبدو النتائج مشجعة. يساور الشك عدداً متزايداً من المصريين والتونسيين بشأن دعمهم للثورات. إذ يصرحون أنهم نعموا بقدر أكبر من الأمن الاقتصادي في ظل حكم مبارك وبن علي، رغم أخطاء نظاميهما العديدة. يمكن أن يُترجم انعدام الأمن الاقتصادي وتدهور مستويات المعيشة بسهولة إلى أزمات شرعية، كما حدث في مصر. بالتالي تعتمد التحولات الديمقراطية على العمل الاقتصادي الطارئ.

و حتى الآن، في فترات الاستقطاب غير المسبوق، يمكن أن يكون تحقيق الإرادة السياسية والدعم لهذا العمل

تحقيق الاستقرار الاقتصادي

شوارع الأردن أيضاً أعمال شغب في العام ٢٠١٢ عندما تم تخفيض دعم الوقود.

من ناحية أخرى، نجحت دول نامية (ومنها غانا وإندونيسيا) في الحد من دعم الطاقة. يمكن لتونس ومصر استخلاص دروس هامة من هذه التجارب. درس تقرير حديث للبنك الدولي ٢٠ بلداً نامياً، ووجد أن هذه الدول تمكنت من خفض متوسط تكلفة دعم الطاقة في ميزانياتها من ١,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٤ إلى ١,٣ بالمئة في العام ٢٠١٠، وأن تحقيق ذلك أدى بدوره في النهاية إلى انخفاض كثافة استخدام الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها.^٧

وشملت البرامج التي نجحت في تخفيض دعم الطاقة في العادة ميزتين أكد المشاركون في المناقشة بالتساوي على أهميتهما: تدابير تعويضية لمساعدة الأكثر فقراً واستراتيجيات اتصال قوية لإقناع العامة بفوائد البرنامج. في إندونيسيا، حاولت الرئيسة ميجاواتي سوكارنو بوتري تنفيذ تدابير لإصلاح أسعار الطاقة في العام ٢٠٠٣، ولكنها واجهت معارضة شديدة أجبرتها على التراجع عن برنامجها. بعد ثلاث سنوات حاول الرئيس سوسيلو بانبانغ يودهونو مرة أخرى، منطلقاً من حملة إعلامية حددت بوضوح الفوائد التي قد تعود على الفقراء نتيجة الإصلاح وبرنامج الأمان. بدأ أن الناس اقتنعوا بالحاجة إلى الإصلاح وبالتزام الحكومة حماية الفئات الأكثر ضعفاً. عندئذ فقط تمكن من خفض الدعم من دون أن يلقي إلا معارضة بسيطة.

في العام ٢٠٠٤، أصدرت حكومة غانا دراسة تناولت فيها تأثير دعم الوقود. وضمت اللجنة التوجيهية المسؤولة عن الدراسة مجموعة متنوعة من المهتمين (ومن ضمنهم مسؤولين حكوميين، وأكاديميين، وممثلي شركات). بحلول العام ٢٠٠٥، باتت الحكومة قادرة على استخدام تقرير اللجنة لإطلاق جهود إعلامية عامة أدت لاحقاً إلى انخفاض أسعار الوقود بنسبة ٥٠ بالمئة. وكانت الدراسة قد فصلت تدابير التخفيف الاجتماعية وكيفية تقليل ردة الفعل المعادية من أجل تحقيق هدفها النهائي. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من التوصل إلى أفضل السبل التي تساعد على تجنب المعارضة الشعبية حول هذه المسألة وعلى إيصال سياساتها إلى الجمهور.

كما هو الحال في معظم البلدان، يُعتبر سعر الصرف موضوعاً حساساً سياسياً في تونس ومصر. تشمل برامج الاستقرار

لا بد أن تعالج برامج الاستقرار الاقتصادي في كل من تونس ومصر القضايا الصعبة المتمثلة في دعم الوقود (للحد من العجز المالي وخفض الدين العام)، وسعر الصرف (للحد من عجز ميزان المدفوعات وإعادة بناء الاحتياطيات). تعالج تونس المشاكل الاقتصادية في سياق البرنامج الذي يدعمه صندوق النقد الدولي. إلا أن الوضع في مصر يختلف، حيث تُصعب الاضطرابات السياسية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بعيدة المدى. أعلنت الحكومة الانتقالية التي تم تعيينها حديثاً بالفعل أنها لن تسعى لاستئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي في المستقبل القريب. وهذا يعني أن مصر ستعتمد أساساً على الدعم المالي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت للمضي قدماً في خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣.

لا بد من تنفيذ تدابير تخفيض دعم الوقود بعناية. يمكن إساءة تفسير حقيقة أن ٥٧ بالمئة من دعم الوقود في مصر يذهب إلى أعلى حُصص توزيع الدخل، لا سيما وأن الغالبية العظمى من هذه المجموعة تعيش من مبلغ يتراوح بين أربعة وعشرة دولارات يومياً. ينبغي تصنيف الجزء الأكبر من هذه الشريحة من المجتمع إما ضمن الطبقة الوسطى أو حتى الطبقة الفقيرة، ولكن بالتأكيد ليس ضمن الطبقة الغنية. علاوة على ذلك، تعني نسبة ٥٧ بالمئة أن ٤٣ بالمئة من المكاسب تعود بالنفع على السكان الذين يعيشون بأقل من أربعة دولارات يومياً. لذلك، رغم طبيعة الإعانة الرجعية، يبدو واضحاً أن خفض الدعم أو إلغاءه سيلحق الضرر بالطبقتين الوسطى والفقيرة. وقد أثار أحد النشاطين المصريين المشاركين في فريق العمل مسألة المخاوف التي قد تنجم عن حقيقة أن «عددًا أكبر من الناس سيرزحون تحت وطأة الفقر بفعل خفض الدعم». في ظل هذه الظروف، ستكون إجراءات مماثلة سياسياً صعبة - إن لم تكن مستحيلة - التنفيذ ما لم يتم حل الأزمة السياسية الراهنة.

لا تعد مسألة الدعم هذه مسألة خاصة بمصر وتونس وحدهما، أو مصدر قلق جديد. في عام ١٩٧٧، حين حاول الرئيس أنور السادات خفض الدعم، شهدت شوارع البلاد موجة أعمال شغب ضخمة، فاضطر إلى إلغاء القرار فوراً. واجه الرئيس حبيب بورقيبة في تونس المشكلة عينها حين حاول أيضاً تخفيض الدعم. في العام ٢٠١١، حاولت نيجيريا القضاء على دعم الوقود، ولكنها واجهت احتجاجات واسعة، فاضطرت الحكومة إلى إعادة جزء من هذا الدعم. وواجهت

٧. ماريا فاغلياسيندي، «Implementing Energy Subsidy Reforms: an Overview of Key Policy Issues»، ورقة بحثية حول الأبحاث السياسية رقم ١٢٢، البنك الدولي، يوليو ٢٠١٢.

الرامية إلى استحداث فرص عمل على التوسع في القطاع الخاص وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية.

يمكن أن يشكل دعم الأعمال التجارية الصغيرة من الأولويات^٩. يتعين على الحكومات الجديدة في مصر وتونس أن تتجنب العودة إلى أنظمة رأسمالية المقربين التي كانت سائدة قبل الثورة. وبالفعل ينتشر تصور يفيد أن الثورات لم تنجح إلا في استبدال مجموعة قديمة من المقربين بمجموعة جديدة. ومن الطرق التي تتيح مواجهة هذا التصور نذكر إعلان استراتيجية جديدة لتنمية القطاع الخاص تشدد على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبدء بتنفيذها، مع اعتماد برامج خاصة لتشجيع مشاركة الشباب في الأعمال التجارية الصغيرة كرجال الأعمال والعمال. لا يعني هذا وجود تحيز ضد الشركات الكبيرة الضرورية لتنمية الصادرات واستحداث أعداد كبيرة من فرص العمل واعتماد تكنولوجيات جديدة، بل قد يتطلب ببساطة تصحيح تحيز الحكومات الماضي ضد الشركات الصغيرة.

بدلاً من العودة ببساطة إلى أنماط النمو القديمة التي أهملت شريحة كبيرة من السكان والتي تعتبر غير عادلة، ينبغي أن تركز حكومات بعد الثورة على تحقيق «النمو الشامل والعادلة». ويمكن دعم هذا الهدف من خلال استراتيجية تؤدي فيها المشاريع الصغيرة ومشاريع الشباب دوراً رئيساً. ويتمثل التحدي الرئيسي على المدى القصير في استحداث المزيد من الفرص التي يمكن أن يستغلها الشباب الذين يعانون حالياً إقصاءً اجتماعياً واقتصادياً. وتطرح الشباب، اللواتي يعانون إحصائياً وإحصائياً عن سوق العمل، مشكلة خاصة لأن الأسر باتت تحتاج أكثر فأكثر إلى أجرين لضمان حصول الأهل والأطفال على أبسط شروط العيش الكريم.

لا ينبغي أن يتمثل الهدف الكامن وراء السياسات الحكومية فقط في دعم نمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة التي تضم أساساً شركات الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة. عوضاً عن ذلك، ينبغي أن ترمي إلى تحويل القطاع من خلال رفع الإنتاجية وتحسين العلاقات مع الأسواق المحلية والدولية. لا بد أن تتوجه إلى دعم عصرنة القطاع بحيث يصبح أكثر ديناميكية، وإلى توفير مستويات معيشية أفضل للمبادرين الشباب وإلى توفير فرص عمل لائقة للوافدين الجدد إلى سوق العمل. وإذا ما أردنا أن نحدد نموذجاً يمكن أخذه بعين الاعتبار نذكر بالإضافة إلى الأسواق الوطنية والدولية، القطاعات في أوروبا أو اليابان، حيث تشارك الشركات الصغيرة

الاقتصادي الأكثر نجاحاً تخفيض قيمة العملة الوطنية للمساعدة على تعزيز القدرة التنافسية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية. يُعد سعر الصرف الحقيقي التنافسي أيضاً عاملاً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي - الأمر الذي تحتاج إليه كل من مصر وتونس حاجة ماسة. إلا أن العديد من البلدان يحاول تجنب تخفيض قيمة العملة لأنها تؤدي إلى زيادة في أسعار الواردات وإلى رفع تكاليف المعيشة. وهكذا، في البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، مثل تونس ومصر، يمكن أن يتضرر الفقراء من تخفيض قيمة العملة. علاوةً على ذلك، يرفع تخفيض قيمة الدينار التونسي والجنه المصري سعر الوقود المحلي، ويصعب وضع حد في ما يتعلق بدعم الوقود أكثر فأكثر من الناحية السياسية.

لما كانت الاحتياطيات الأجنبية تنفذ من البنوك المركزية، فإنها تصبح غير قادرة على الدفاع عن عملاتها، فتتعرض بعد ذلك للسقوط الطليق. تقدم أزمة الروبل في أواخر التسعينيات مثلاً يوضح سيناريو مماثلاً. عادة ما يكون تخفيض العملة في شكل منظم أقل ضرراً حين يكون المصرف المركزي لا يزال يمتلك بعض الاحتياطيات.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن تخفيض قيمة العملة لا يُعتبر الطريقة الوحيدة للتعامل مع مشكلة المبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف الحقيقي. يمكن لاقتصاد معين أن يستعيد القدرة التنافسية الدولية من خلال السياسات الانكماشية التي تساهم في وصول التضخم المحلي إلى مستويات أقل من التضخم الذي يعاينه الشركاء التجاريون. ومع ذلك، واستناداً إلى ما توضحه التجربة الحالية في قبرص واليونان، فإن النتائج المترتبة على «تخفيض قيمة العملة الداخلية» في شكل مماثل أصعب بكثير من تخفيض القيمة الاسمية وتضطر قبرص واليونان إلى تنفيذ سياسات انكماشية هائلة لأنهما عضوان في الاتحاد النقدي ولا تسيطران على قيمة العملة المشتركة (اليورو في حالتيهما). وتجدر الإشارة إلى أن تونس ومصر لا تواجهان مثل هذا القيد.

الفرص المتاحة أمام الشباب^٨

تقليدياً استقبل القطاع العام أكبر عدد من الشباب في تونس ومصر، إلا أنه لم يعد قادراً على ذلك بسبب القيود المالية، وحقيقة أن المؤسسات العامة والدوائر الحكومية تعاني بالفعل إفراطاً في التوظيف. وبالتالي، لا بد أن تركز السياسات

٨. راجع «استعراض الظروف الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٢: تعزيز فرص العمل المتاحة أمام الشباب» ٢٠١٢، <http://www.oecd.org/site/devyewa/Pocket%20Edition%20AEO2012-EN.pdf>

٩. يعتمد هذا القسم كثيراً على حافظ غانم، «The Role of Small and Micro Enterprises in Egypt's Transition»، ورقة بحثية شاملة رقم ٥٥، الاقتصاد العالمي والتنمية في معهد بروكجز، يناير ٢٠١٣.

والمتوسطة في الابتكار، التي غالباً ما تعمل ضمن مجموعات، وتقيم علاقات قوية مع الشركات الأكبر حجماً.

ثمة حاجة إلى نهج شامل لدعم الشركات الصغيرة. لا تُعتبر البرامج التي تركز على توفير الائتمان للشركات الصغيرة كافية.

تحتاج برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضاً إلى حقنة من التصميم التقني والخبرات التسويقية التي تربط صغار المنتجين بالأفكار الجديدة والأسواق الرئيسية. ويتمثل التحدي الرئيسي في تنفيذ هذه الرؤية في أن معظم الشباب التونسي والمصري غير مستعد بعد لحياة المبادرة والمخاطرة. وقد تم توجيه نظم التعليم العربية لإنتاج موظفي حكومية وقطاع عام وليس لتزويد الخريجين بالمهارات اللازمة للنجاح في سوق القرن الواحد والعشرين. لا يمتلك الشباب المتعلم عموماً مهارات أو ميلاً لبدء مشاريعهم الخاصة. إنهم يفضلون أمن وظيفة في القطاع العام حتى ولو اضطروا إلى العيش فترة طويلة عاطلين عن العمل في انتظار فتح فرص العمل.

يمكن الحل الواضح لهذه المشكلة في الإصلاح وفي تحديث نظم التعليم، وهما خطوتان تأتيان ضمن الأولويات الإنمائية المهمة، إلا أن تنفيذهما سيستغرق وقتاً طويلاً ولن تؤثر على الملايين من الشباب المتواجدين حالياً في سوق العمل. باعتبارها أولوية عاجلة، يمكن للحكومات وضع برامج لتنظيم المشاريع بغية مساعدة الشباب على بدء مشاريعهم الخاصة.

لا يمكن للحكومات وحدها أن توفر الحلول الضرورية كلها. في كثير من الأحيان، ثبت أن التدخلات الحكومية الماضية التي أُريد منها دعم قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في تونس ومصر وأماكن أخرى هي تدخلات غير فعالة (فعلى سبيل المثال لا يبدو أن رفع القيود والتبسيط في كلا البلدين قد شجع المزيد من الشركات على الدخول إلى القطاع الرسمي). على العكس من ذلك، ثبت أن بعض التدخلات قد تكون ضارة جداً بالاقتصاد (فعلى سبيل المثال أضرت مخططات القروض المدعومة في إندونيسيا أكثر مما ساعدت القطاع عن طريق الحد من الوصول إلى الائتمان المصري^٤).

من المهم أن تكون استراتيجية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة مقسمة بناءً على مشاورات واسعة مع أصحاب العمل والعمال وكذلك مع الطلاب المتخرجين. يمكن للشركات الكبيرة أن تشارك أيضاً في المناقشة بهدف زيادة الروابط بين الشركات والتعاقد من الباطن. ويمكن أن تشكل هذه الخطوة فرصة أمام الحكومات في تونس ومصر لإثبات

الفوائد المتاحة حديثاً والنظم السياسية الديمقراطية. على مدى عقود، شعر الشباب العربي أن صوتهم غير مسموع فباتوا مولعين بالسخرية ومثبطي العزيمة. الآن حان الوقت المناسب لإشراك الشباب في حوار وطني واسع حول مستقبلهم وتنمية بلادهم.

تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. يقدم العديد من المنظمات غير الحكومية بالفعل التمويل للشركات الصغيرة، وتتمتع أيضاً بوضع جيد لتقديم الدعم الفني والتسويق والمساعدة في تنظيم مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة المعنيين. ويمكن للحكومات تحسين دور المنظمات غير الحكومية وذلك من خلال سن قوانين جديدة تنظم أنشطتها وتبسط إجراءات التسجيل والعمليات التابعة لها^٥.

ثمة حاجة إلى استعراض السياسات والأطر التنظيمية التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ثمة حالة من عدم الامتثال عالي المستوى بالقوانين واللوائح الضريبية، الأمر الذي يثير مسألة ضرورة تنقيحها وتبسيطها لتشجيع المزيد من الشركات على دخول القطاع الرسمي. قد ترغب الحكومات في النظر في تقديم حوافز ضريبية للشركات الصغيرة وأصحاب المشاريع الشباب. تواصل الشركات التذمر من الإطار التنظيمي رغم عمليات التبسيط الأخيرة. قد يكون من الضروري إلقاء نظرة أخرى على العمليات التي تؤثر في المنشآت الصغيرة وذلك بالتشاور مع أصحاب المشاريع. وينبغي أن تنظر الحكومات أيضاً في سياسات ترمي إلى تشجيع المستثمرين الأجانب للدخول في شراكة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية لمساعدتهم على الحصول على التصميم التقني والخبرة التسويقية. إذا أخذنا على سبيل المثال صناعة الملابس في بالي، فقد خفضت الحكومة الأندونيسية الحد الأدنى من الاستثمار الأجنبي من ١ مليون دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب الصغار للدخول في شراكة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية. هذه الأخيرة تستفيد من تقنياتهم الخاصة ومهاراتهم وقدرتهم على دخول الأسواق الدولية.

مكافحة الفساد

من الواضح أنه لا وجود لحل سريع لمشكلة الفساد، خصوصاً عندما تكون متجذرة بعمق في بنية الاقتصاد والمجتمع كما هو الحال في تونس ومصر. هنا، أيضاً، يرتبط الاقتصاد والسياسة

١. هال هيل، «Small and Medium Enterprises in Indonesia: Old Policy Challenges for a New Administration» (مارس/ أبريل ٢٠١١): ٢٤٨ - ٢٧٠.

٢. هومي خاراس وإيهاب د. عبجو، «Regulatory Reforms Necessary for an Inclusive Growth Model in Egypt»، غلوبل فيوز رقم ٣٧، الاقتصاد العالمي والتنمية في معهد بروكينجز، نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.brookings.edu/-/media/research/files/papers/2012/11/inclusive%20growth%20egypt%20kharas.pdf>

السياسية، وصحافة حرة، ورابطات تجمع أرباب الأعمال، ونقابات عمال حرة ومنظمات خاصة بالمجتمع المدني. هذه هي المؤسسات جميعها التي تكفل أن يكون صوت المواطنين مسموعاً في المناقشات الوطنية والتي تقدم المساعدة الضرورية من خلال الإبلاغ عن المخالفات. وتوضح حالة أخيرة في فرنسا، حيث كشف تقرير أخباري تحقيقي تهرّب أحد الوزراء من تسديد الضرائب، كيف يمكن أن تكون هذه المؤسسات مفيدة في مكافحة الفساد. وقد اضطر الوزير إلى الاستقالة و يواجه حالياً اتهامات قانونية. وعمدت أحزاب المعارضة لاحقاً إلى استخدام القضية للضغط من أجل إجراء تحقيقات أوسع وضمان قدر أكبر من الشفافية (وقد تم بالفعل اتخاذ قرار يقضي بجعل تصريحات الوزراء وأعضاء البرلمان المالية علنية). في ظل غياب صحافة حرة وأحزاب سياسية قوية ومجتمع مدني نشط لا يمكن أن يتوقف هذا الفساد عالي المستوى.

من المحتمل أن يتطلب تطوير المؤسسات التي تعمل على تحسين الشفافية والمساءلة في تونس ومصر التغييرات القانونية التي تسمح بتشكيل النقابات المستقلة العمالية والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى من دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الحكومة. إن إصلاح قانون المنظمات غير الحكومية في مصر أمر ملح للغاية. على غرار ما حصل في ظل الاستبداد، لم تتمتع المنظمات غير الحكومية المصرية إلا بمساحة صغيرة جداً للعمل وخضعت لتنظيم الدولة الصارم. لا يتلائم هذا الوضع أبداً مع النظام الديمقراطي الجديد. لا تزال البيروقراطية التي تخشى فقدان امتيازاتها وما تتمتع به من حماية، فضلاً عن الأحزاب الحاكمة التي تخشى تحوّل المجتمع المدني إلى نقطة محورية للتحريض على الحكومة تقاوم سلسلة من الإصلاحات الحقيقية التي من شأنها أن تسمح للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورها كاملاً.

ثمة حاجة أيضاً إلى إطلاق مبادرات الشفافية واسعة النطاق. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات وضع قوانين حرية المعلومات، وكذلك الكشف العلني عن الميزانيات ومتطلبات مناقشتها في شكل علني وقوانين جديدة قبل مرورها على أعضاء البرلمان. وقد تتطلب زيادة الشفافية أيضاً قواعد اكتساب عامة وتعزيز الإدارة المالية العامة. يمكن الحصول على مثال نموذجي يوضح كيف يمكن وضع سياسات اقتصادية شفافة وقائمة على المشاركة من خلال الاطلاع على نظام اليابان القائم على خطط خمسية للتنمية من خلال عملية تشاورية واسعة

ارتباطاً وثيقاً. يتحمل الوزراء الجدد مسؤولية الدوائر الحكومية، ولكن غالباً ما يواجهون عناصر البيروقراطية التي تدافع عن أرضها والطرق التي توصلها إلى الإجراءات. في سياقات الاستقطاب، وفي ظل «تطهير» العناصر الفاسدة واستبدالها بأخرى جديدة، والأقل فساداً على نحو محتمل، يصبح الأفراد مثيرون للجدل ومكلفين سياسياً. فعلى سبيل المثال، اشتكى النقاد والمعارضون لجماعة الإخوان المسلمين في مصر أن الرئيس مرسي لم يوظف إلا الإسلاميين في قطاع الخدمة العامة (فبدأ ذلك جزءاً من حملة «أخونة الدولة»). في حين قال الإخوان أنهم كانوا ببساطة يطهرون القطاع من العناصر الفاسدة.

رغم هذه العوائق، تحتاج الحكومات الديمقراطية الجديدة إلى تفريق نفسها عن الأنظمة القديمة من خلال اتخاذ خطوات واضحة ومرئية لمكافحة الفساد. ومن الخيارات المطروحة نذكر عمل الشرطة والتحقيقات العامة؛ إلا أن هذه الخطوات وحدها قد تترك أثراً محدوداً على الفساد، لا سيما في البلدان حيث تكون الشرطة والأجهزة القضائية ضمن دائرة الشك. لا بد أن تتضمن مكافحة الفساد تدابير من شأنها تعزيز الشفافية والمحاسبة وأن تزيد من مستوى مهنية واحتراف موظفي الخدمة العامة. تحتاج النتائج لبعض الوقت قبل أن تظهر، إلا أن اتخاذ الخطوات الأولى الضرورية يمكن أن يساعد الحكومات الديمقراطية على تحسين مصداقيتها ومنحها الصلاحية للقيام بإصلاحات اقتصادية أخرى.

يمكن أن تستفيد مصر وتونس من تجربة إندونيسيا في مكافحة الفساد. في فترة انتقالها، تعاملت أندونيسيا مع الفساد على أنه جريمة غير عادية تحتاج معالجتها إلى تدابير غير عادية. من جانبه أكد مشارك أندونيسي مطلع على القضية أن مكافحة الفساد تمت على المستويات القانونية والدستورية والتنفيذية والمجتمعية كافة. وقد تم أخذ مكافحة الفساد بعين الاعتبار عند تصميم دستور البلاد الجديد. أنشئت لجنة خاصة بهذه المسألة للتركيز فقط على الفساد في مؤسسات الدولة وعلى الجرائم التي تزيد قيمتها عن ١٠٠ ألف دولار. علاوة على ذلك، تم إرساء شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لمحاربة الفساد على المستوى الاجتماعي.

يُعتبر الصوت والشفافية والمساءلة أموراً أساسية لمكافحة الفساد. سيتطلب التعامل مع انعدام الشفافية والمساءلة التي تشوب أنظمة الحكم في مصر وتونس تطوير الأحزاب

النطاق تشمل مختلف الدوائر الحكومية وكذلك ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وكما أوضح المشاركون في مجموعة العمل، يكمن أحد عناصر النمو «الشامل» الهامة في ضمان شفافية صناعة القرار بشأن التدابير الإصلاحية المقترحة وشموليتها وإبلاغها في شكل جيد.

وأخيراً، يمكن أن تعزز المساءلة إصلاحات نظام العمل في الحكومة التي تهدف إلى التأهيل المهني وإرساء ممارسات قائمة على أساس الجدارة. لا بد أن تترافق هذه التدابير مع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والمؤسسات الرقابية. ويبقى اتخاذ خطوات هامة في هذا الاتجاه صعباً جداً في حال أخذت الإصلاحات قيد البحث بعين الاعتبار على أنها موالية ومفيدة لحزب من دون الآخر. مع أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، تبدو الشراكات التي تجمع بين الحكومة والمعارضة وكذلك منظمات المجتمع المدني مهمة جداً.

دعم المجتمع الدولي

المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي أساساً والبنك الدولي) حيث تؤدي الولايات المتحدة دوراً ريادياً. وفقاً لمسح مركز بيو للعام ٢٠١٢، يعتقد ٥٧ بالمئة من التونسيين و٥٢ بالمئة من المصريين أن الولايات المتحدة تعارض الديمقراطية في العالم العربي.^{١٣} على المدى القريب، ستستمر الولايات المتحدة في التعامل مع مسألة ما إذا كان يجب قطع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحصل عليها إدارة مصر المؤقتة - وما إذا كانت خطوات مماثلة ستترك الأثر المنشود بإعادة مصر إلى مسار ديمقراطية قابل للحياة. إن أي حزمة دعم اقتصادي يجب أن تُصمم بطريقة توضح لأغلبية التونسيين والمصريين أن المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، يدعم بقوة التحول الديمقراطي. ومن المسارات التي نادى بها ممثل وزارة الخارجية الأمريكية في فريق العمل هو ذلك الذي يحث واشنطن على إجراء مفاوضات أكثر دقة مع مصر وتونس تحدد الأهداف المشتركة التي يتعين على كلا الطرفين العمل عليها سوياً. وقد تشمل هذه الأهداف الالتزامات المتبادلة (التي تركز على المجالات المحددة في خاتمة هذه الورقة البحثية) التي تنظم الأدوار والمسؤوليات التي لا بد أن تضطلع بها الولايات المتحدة والدولة المستفيدة.

تؤدي أوروبا دوراً خاصاً. فقربها من شمال إفريقيا وعلاقتها التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية مع المنطقة تضعها في مركز قوي يتيح لها دعم التحول الديمقراطي في تونس ومصر. أدى الاتحاد الأوروبي دوراً رئيساً في التحول الناجح الذي شهدته أوروبا الشرقية. شكل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً مشتركاً سعت إليه المجموعات السياسية كافة في أوروبا الشرقية، وبالتالي سهل عملية بناء توافق في الآراء الضرورية لإنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة. في حالة دول الربيع العربي، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم أعمق العلاقات الاقتصادية مع الدول الجنوبية المجاورة له وتعزيز اتفاقيات الشراكة القائمة، لا سيما عن طريق زيادة فتح أسواقها

يملك المجتمع الدولي مصالح مهمة في المنطقة العربية، تشمل المحافظة على الاستقرار والأمن، ودفع عجلة السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وضمان استمرار تدفق نفط المنطقة، الحد من ارتفاع وتيرة التطرف والإرهاب، وتجنب انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحد من تدفق الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا إلى أوروبا. وتستخدم عمليات التحول الناجح إلى الديمقراطية في بلدان الربيع العربي هذه المصالح جميعها، كما اعترف به المجتمع الدولي عند إنشاء شراكة دوفيل في قمة الدولة الثمانية في العام ٢٠١١. لا شك أن التحدي يفضل المدى الطويل على المدى القصير، ولا سيما عندما يكون المدى القصير محفوفاً بعدم الاستقرار السياسي. وينبغي أن تركز مصر وتونس على المجالات المذكورة أعلاه من أجل تخفيف عدم الاستقرار والدعم الاقتصادي على المدى القصير، بما في ذلك استقرار الاقتصاد، واستحداث فرص للشباب، ومكافحة الفساد.

وهنا يُطرح سؤال مهم: هل يتعين على المجتمع الدولي خفض المساعدات التي يقدمها لمصر رداً على عزل الرئيس المنتخب ديمقراطياً محمد مرسي والحملة القائمة على جماعة الإخوان المسلمين؟ في الحقيقة، لا توافق في الآراء حول هذه المسألة. تدعو بعض الأصوات المؤثرة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى تجميد المساعدات المالية. إلا أن رأي الأغلبية يقول أن خطوة مماثلة لن تكون مثمرة. يعتقد مؤلفو هذا التقرير أن تدخل المجتمع الدولي في مصر يجب أن يستمر، فهو يلعب دوراً فعالاً في مساعدة مصر خلال هذه الفترة الصعبة من مرحلة التحول الديمقراطي. ينبغي أن تستمر الأطراف الدولية الفاعلة في سعيها لتأدية دور بناء في دعم الوصول إلى توافق في الآراء وضمان عدم استبعاد أي طرف عن الحوار الوطني.

تعد الولايات المتحدة شريكاً رئيساً. تبدو الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم بلدان الربيع العربي في بعض الأحيان معقدة بفعل التصورات السلبية التي تظهرها الشعوب العربية إزاء الولايات المتحدة، وبالتالي إزاء

على المدى القريب، ستقدم دول مجلس التعاون الخليجي الجزء الأكبر من الدعم المالي، لا سيما ذلك الذي تحصل عليه مصر. تعهدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت بسرعة بتقديم ١٢ مليار دولار لدعم مصر بعد عزل الرئيس مرسي، وهو مبلغ يزيد عن القرض الذي كانت مصر تفاوض صندوق النقد الدولي للحصول عليه بمعدل الضعف، مبلغ سيساعد الحكومة المؤقتة على تجنب اتخاذ قرارات صعبة وغير شعبية في فترة يشوبها الاضطراب السياسي. وبالتالي يبدو أن المانحين الغربيين يحتاجون أيضاً إلى التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي ويحاولون إقامة صلة بين مختلف أشكال تدخلاتهم.

أمام الصادرات من سلع وخدمات وافدة من الجنوب. تتجلى الفكرة في بناء الشعور بالمصير المشترك الذي يجمع بين الدول الواقعة على جانبي البحر الأبيض المتوسط^{١٣}. يواجه الاتحاد الأوروبي أيضاً أسئلة حول ما إذا كان سيقطع المساعدات التي يقدمها لمصر - لا سيما في ظلّ اعتماده سياسة « الأكثر للأكثر» بعد الانتفاضات العربية التي تربط زيادة المساعدات ببعض المعايير الإصلاحية. في أواخر شهر أغسطس، وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على الإبقاء على الدعم الاقتصادي والمجتمعي المدني في حين قرروا وقف جزء من المساعدة العسكرية.

وتعد اليابان من الدول المانحة المهمة لمصر وتونس. تتعزز العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول العربية بآسيا بسرعة، واليوم يتوجه حوالي ٨٥ بالمئة من صادرات النفط العربي إلى الشرق. لذلك ليس غريباً أن تؤدي اليابان دوراً بارزاً في استقرار المنطقة وفي التحول الناجح في بلدان الربيع العربي. ينظر العرب بعين الإعجاب الكبير إلى نجاح اليابان في إعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية. علاوةً على ذلك، يرى العرب في اليابان شريكاً محايداً لا ماضي استعماري لها في المنطقة دفعها لتتخذ مواقف قوية بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي. تتواجد اليابان في شكل فريد في مكانة تخولها دعم التحولات في تونس ومصر، لا سيما عن طريق تبادل الخبرات في شرق آسيا في مجال الإصلاحات الاقتصادية والحكومية وعن طريق نقل التكنولوجيا.

أهمية التعاون الكبير بين مختلف شركاء التنمية

دعا ممثلون عن المجتمع الدولي مشاركون في مجموعة العمل إلى مزيد من التنسيق بين شركاء التنمية. وأشار العديد منهم إلى غياب تنسيق مماثل منذ الجهود الأولية لشراكة دوفيل، وإلى الفشل الأكثر عمومية في تنسيق المساعدة مع الجهات الفاعلة الإقليمية مثل دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه إنشاء إطار فعال متعدد الأطراف، بما في ذلك التوفيق بين المصالح المتنوعة و«منطق» مختلف الجهات المانحة. حتى الآن كانت مزايا نهج مترابط أكثر وضوحاً. ووفقاً لما صرّح به أحد ممثلي الاتحاد الأوروبي، يساعد تنسيق مماثل أيضاً في تحسين استجابة الحكومات لمبادرات الجهات المانحة. وأخيراً، لا بدّ من مزيد من التواصل من أجل تحسين تنظيم جهود مختلف شركاء التنمية، ومطابقة خبراتهم وتركيز اهتمام القطاع على احتياجات البلدان المعنية.

١٣. جان بيار شوفور، «From Political to Economic Awakening in the Arab World: The Path of Economic Integration»، تقارير التنمية في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، ٢٠١٣.

حصيلة مجموعة العمل

من بصمتها الإقليمية أمراً مفهوماً، تبقى الحقيقة الأساسية تفيد أن التحديات الاقتصادية ضخمة ولا يمكن للدول وحدها أن تفي بها.

يقدم التحليل الوارد في هذه الورقة ومناقشات مجموعة العمل للجهات الفاعلة المحلية والمجتمع الدولي ثماني توصيات واسعة للمساعدة على تحسين الأوضاع الاقتصادية ولدعم التحول إلى الديمقراطية:

١. تثبت التجارب حول العالم أن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في شكل ناجح يتطلب مشاورات وطنية واسعة ودرجة معينة من التوافق السياسي^٤، وتُشجع الحكومات على تقديم برامجها الاقتصادية في شكل علني والوصول إلى الجماعات المعارضة في محاولة لبناء فهم مشترك للتحديات الاقتصادية وللتوصل إلى الحلول الممكنة. يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم هذا الجهد من خلال توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات وتقديم أمثلة تجسد أفضل الممارسات الدولية^٥. يعتمد شركاء التنمية عادةً على المنظمات غير الحكومية بوصفها وسيلة لتقديم أجزاء من هذه المساعدات، ويحتاج الدعم في هذا المجال إلى إطار قانوني مناسب لعمليات المنظمات غير الحكومية - كتلك التي لا تزال غائبة في مصر.

٢. يُعتبر الأمن والاستقرار السياسي شرطين أساسيين مهمين لاستئناف النمو الاقتصادي. ولذلك، ينبغي إيلاء إصلاحات القطاع الأمني وكذلك الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية (من خلال لجان الحقيقة والمصالحة على سبيل المثال) أولوية عالية.

٣. ثمة حاجة لبرامج الاستقرار الاقتصادي للحد من العجز في الحساب المالي والجاري، ووقف خسارة

لا تقاس التحولات الديمقراطية في أشهر، إنما يحتاج قياسها إلى سنوات وغالباً إلى أجيال. ستحتاج مصر وتونس سنوات عديدة لإنشاء المؤسسات اللازمة لتحقيق الديمقراطية وإحداث تغيير في الثقافة السياسية. وبالنظر إلى الاضطرابات الحالية في مصر وحالة الشك التي تسود في تونس، قد يكون من غير الواقعي أن نتوقع تنفيذ توصيات مجموعة العمل كافةً على المدى القصير. ويبدو حالياً أن شركاء التنمية لن يزيدوا ما يقدمون من مساعدات - بل على العكس من ذلك، فإن الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي تعيد النظر بالمساعدات التي تقدمها لمصر بعد عزل الرئيس مرسي.

في الأشهر القليلة المقبلة لا بدّ من وضع تحقيق المصالحة الوطنية وبناء توافق في الآراء حول رؤية جديدة لمجتمع ديمقراطي على رأس الأولويات.

إلا أن هذا لا يعني أنه ينبغي تأجيل القضايا الاقتصادية. قد يهدد تفاقم الأوضاع الاقتصادية وزيادة السخط الشعبي التحول الديمقراطي في كلا البلدين. يعتقد ٤٥ بالمئة من التونسيين أن بلادهم لم تصبح أفضل حالاً بعد التخلص من حكم بن علي، ويعتقد ٤٢ بالمئة أن الأمور باتت أسوأ. كذلك، يرى ٣٩ بالمئة من المصريين أن بلادهم ليست أفضل حالاً بعد سقوط مبارك في حين يرى ٣٠ بالمئة أن الأمور ازدادت سوءاً. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في مصر أنه نتيجة هذا السخط المتزايد، يجب أن يساور القلق الشديد القيادة السياسية في كل من تونس ومصر والشركاء الدوليين الذين تتطلب مصالحهم إرساء السلام والاستقرار في المنطقة. ويتعين أن تبقى الإصلاحات الاقتصادية ولا سيما الاستقرار الكلي، واستحداث المزيد من الفرص للشباب، والسيطرة على الفساد - ضمن الأولويات. في حين تبدو رغبة الحكومات الغربية للحدّ

٤. كاي ساكاموتو، «Efforts to Introduce Inclusive Planning in Egypt»، ورقة بحثية شاملة رقم ٥٤، الاقتصاد العالمي والتنمية في معهد بروكينجز، يناير ٢٠١٣.

٥. البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية، *Integrating Human Rights into Development: Donor Approaches, Experiences and Challenges*. النسخة الثانية (منشورات البنك الدولي، مارس ٢٠١٣).

الذي تعتمد عليه لدعم الوقود، وتحسين الحوكمة وجدوى الجهات الفاعلة الرئيسية المالية في قطاع الطاقة، واستبدال الدعم غير الموجه بنظام شبكة أمان اجتماعي فعال وموجه توجيهاً حسناً، وتوفير الحماية الفورية للفقراء والضعفاء.

٦. إن مكافحة الفساد أمر ضروري لتحقيق النمو الشامل والعدالة الاجتماعية. يمكن أن تستفيد مصر وتونس من تجارب البلدان الأخرى، مثل إندونيسيا، التي وضعت نظماً ناجحة لمكافحة الفساد (الاعتماد على الشراكة بين اللجان المناهضة للفساد التي ترعاها الحكومة، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة). وبالتالي إنه مجال حيث يمكن أن يكون تقاسم المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب مهماً في شكل خاص. يمكن لشركاء التنمية أيضاً تأدية دور أكبر في بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني أو العامة التي تركز على هذه المسألة. إن منظمات على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موجودة لتقديم الدعم اللازم للمنظمات غير الحكومية والهيئات التشريعية والصحافة الحرة من دون اتهامها بالضرورة بالتدخل السياسي - كما كان الحال في أغلب الأحيان بالنسبة للجهات الفاعلة الثنائية (وليس أقلها الولايات المتحدة). يمتلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خبرة هامة في مجال إدارة المالية العامة، و سياسات المشتريات، وإصلاحات الخدمة المدنية، في حين تنشط الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والمفوضية الأوروبية، وكندا، والمملكة المتحدة أيضاً في هذا الميدان، بما في ذلك في تونس ومصر.

٧. قد يساعد تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشركات غير الرسمية على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي في استحداث فرص عمل وتشجيع النمو الشامل والعدالة الاجتماعية. ينبغي اعتماد نهج ذي شقين. أولاً، لا بد من تبسيط الإطار القانوني والتنظيمي الذي يواجه الشركات الصغيرة، وذلك من خلال إصلاح الضرائب المفروضة على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ثانياً، لا بد من توسيع البرامج المحددة التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة (وخاصة تلك التي يديرها الشباب والنساء). وينبغي أن تشمل هذه البرامج تقديم الدعم لنقل التكنولوجيا والدخول إلى الأسواق بالإضافة إلى الائتمان. يمكن أن تؤدي برامج التدريب المهني دوراً هاماً للمساعدة على معالجة بعض نقاط الضعف في نظم التعليم العربية. ويعمل العديد من شركاء التنمية في هذا المجال ويخططون لتوسيع نطاق تدخلاتهم. وينبغي أن تستند برامج التنمية في المؤسسات الصغيرة

الاحتياطيات الدولية. يُعد تنفيذ هذه البرامج خطوة أساسية أولى لاستعادة ثقة المستثمرين وتمهيد الطريق لاستئناف النمو. ومع ذلك، لا بد من تجنب العودة إلى أنماط نمو ماضية تستبعد شريحة واسعة من الناس. يعد التضمين الشامل والعدالة الاجتماعية من المطالب الأساسية التي نادى بها الثورات في مصر وتونس. لذلك، لا بد أن يترافق الاستقرار الكلي بما يلي: (أ) تعزيز برامج شبكة الأمان الاجتماعي، (ب) محاولة تحسين مكافحة الفساد، و(ج) برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لاستحداث المزيد من الفرص الاقتصادية - لا سيما للشباب. إن الاستقرار الذي لا ترافقه تدابير للتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي وإجراءات تمهد الطريق لتحقيق النمو الشامل لا يمكن أن يكون مقبولاً سياسياً.

٤. يتطلب الاستقرار الناجح مستويات كافية من التمويل الأجنبي. في العام ٢٠١١، التزم المجتمع الدولي بتوفير التمويل للدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال شراكة دوفيل. يبدو أن التنسيق بين الجهات المانحة أمر ضروري لضمان استمرار التمويل لدعم البرامج الاقتصادية الوطنية. مثالياً، ينبغي أن تشمل هذه الجهود التنسيقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. لا بد أن تأخذ حكومات مصر وتونس زمام المبادرة في تحديد الأولويات التي تُعد ضرورية لنجاح التنسيق بين الجهات المانحة. حين يصبح المزيد من التمويل متاحاً، يمكن أن تصبح برامج الاستقرار أكثر تدرجاً، وبالتالي أكثر قبولاً من الناحية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لزيادة توفر النقد الأجنبي من خلال تمويل المانحين أن يعني الحاجة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في شكل أصغر من خلال الحد من الضغط على أسعار السلع المستوردة المحلية.

٥. لا بد من توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وجعلها أكثر توجهاً لحماية من يحتاج إليها بشدة. ثمة حاجة للابتعاد عن دعم الأسعار المعمم الذي يعود بالنفع في شكل غير متناسب على الأسر الميسورة، ونحو التحويلات النقدية المستهدفة واستخدام «البطاقات الذكية» لضمان استفادة الفقراء فقط من الدعم. ويمكن أن تُستخدم برامج الأشغال العامة أيضاً لتوفير العمالة المؤقتة وللمساعدة على تحسين البنية التحتية. تُعد الحماية الاجتماعية أحد المجالات التي يمكن أن يكون فيها الدعم التقني والمالي الذي يقدمه شركاء التنمية مفيداً جداً، وقد نشط العديد من الشركاء بالفعل في هذا المجال. قد يساعد دعم الجهات المانحة في المستقبل مصر على إصلاح النظام

والمتموسطة على الشراكات بين الحكومات (التي تقدم التمويل)، ومنظمات المجتمع المدني (التي توفر التدريب)، والقطاع الخاص المنظم (الذي يوفر التكنولوجيا والأسواق).

٨. سيعتمد معدل النمو في مصر وتونس على عودة الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتحسن السياحة، وتوسع الصادرات. يتعين على شركاء التنمية دعم البلدين لتحسين المناخ العام للاستثمار والسياحة والعمل على فتح أسواقهم أمام الصادرات المصرية والتونسية. يمكن للمجتمع الدولي تسهيل صادرات سلع هذه الدول، وخاصة بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء، من خلال التفاوض على اتفاقات الاعتراف المتبادل التي تقلل الحواجز التقنية التي تعيق التجارة. ويمكن أيضاً تحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية من خلال إزالة الحواجز غير الجمركية المفروضة على التجارة الزراعية. وهذا يتطلب تدابير عديدة نذكر منها إلغاء نظام الحصص، الأسعار المرجعية، والقيود الموسمية، لا سيما بالنسبة لتصدير الفواكه والخضار وزيت الزيتون.

لمحة عن مشروع معهد بروكجز حول العلاقات الإسلامية والعالم الإسلامي

لتحقيق هذه الأهداف، يتألف المشروع من أجزاء عدة:

- منتدى أمريكا والعالم الإسلامي الذي يجمع بين كبار القادة في مجال السياسة والأعمال والإعلام والأكاديميات والمجتمع المدني من الولايات المتحدة ومن الدول الإسلامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. بات هذا المنتدى أيضاً نقطة ارتكاز لأبحاث المشروع المستمرة ومبادراته، إذ يؤمن أساساً لمجموعةٍ من النشاطات المكتملة المصممة لتعزيز الحوار والتأثير.

- مجموعة من أوراق البحث التي توفر أبحاثاً عالية المستوى حول المسائل الهامة التي تواجه الدول والمجتمعات الإسلامية. ومن ضمنها البحث الذي تقوم به مجموعات العمل المشاركة في منتدى أمريكا والعالم الإسلامي.

- ورش عمل، ندوات، وجلسات مناقشة عامة ومغلقة مع مسؤولين حكوميين وغيرهم من المساهمين الأساسيين تركّز على المسائل المهمة التي تؤثر على العلاقة.

- مبادرات خاصة في مناطق معينة، علماً أن المبادرات هذه شملت في ما مضى الفنون والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والدين والدبلوماسية.

تضمّ لجنة تسيير المشروع مارتن إنديك، نائب رئيس ومدير مركز الدراسات الخارجية (وهو حالياً في إجازة)؛ تمارا كوفمان وايتس، باحثة زميلة أولى ومديرة مركز سابان؛ ويليام مكاتس، زميل ومدير مشروع العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامي؛ بروس ريدل، باحث زميل أول في مركز سابان؛ شبلي تلحمي، باحث زميل أول غير مقيم وأستاذ كرسي أنور السادات للسلام والتقدم في جامعة ماريلاند؛ سلمان شيخ مدير وزميل في مركز بروكجز الدوحة.

يُعتبر مشروع بروكجز الذي يناقش العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي مبادرة بحثية يُشرف عليها مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكجز. يتطلع المشروع إلى لفت انتباه صانعي السياسة والعاملين في مجال السياسة والجمهور العام وإعلامهم بالديناميكيات المتغيرة التي تطرأ على الدول ذات الأغلبية الإسلامية وإلى تطوير العلاقات بين الأمريكيين والمجتمعات الإسلامية حول العالم.

لإنجاز هذه المهمة، يرفع المشروع سلسلة من النشاطات والمشاريع البحثية والمنشورات المُعدّة لتعليم الحوار الصادق وتشجيعه وبناء شراكات إيجابية بين الولايات المتحدة والدول والمجتمعات الإسلامية حول العالم. من ضمن أهم أهداف المشروع نذكر:

- البحث في طبيعة العلاقات المتعددة الأوجه التي تجمع بين الولايات المتحدة والدول والمجتمعات الإسلامية بما في ذلك مواضيع تتصل اتصالاً وثيقاً بالمفاهيم الخاطئة؛

- تحليل الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول والمجتمعات الإسلامية حول العالم.

- تحديد مواقع للجهود المشتركة بين الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية بشأن مواضيع تتعلق بالشؤون المشتركة لتعزيز الالتزام والشراكات.

مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط يرسم الطريق نحو شرق أوسط ينعم بسلام ذاتي وسلام مع العالم أجمع

إضافة المقطع التالي:

ينظم مركز سابان عدداً من الفعاليات والمؤتمرات طوال العام ويجمع مسؤولين بارزين وعلماء ورجال أعمال تنفيذيين وأكاديميين وصحفيين. تضم فعاليات المركز ما يلي:

- **منتدى سابان:** حوار استراتيجي عالي المستوى حول التحديات المشتركة التي تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل.

- **منتدى أمريكا والعالم الإسلامي:** اجتماع سنوي بارز يضم قادة من الولايات المتحدة والعالم الإسلامي لتحسين الشراكات البناءة. ويُعقد هذا المنتدى في الدوحة أو في واشنطن.

يتم نشر التحليل التي يقوم بها مركز سابان عبر مجموعة متنوعة من المنشورات التي يجد فيها صناع السياسة وفرق عملهم خير مصدر. تضم منشورات المركز ما يلي:

- **أوراق بحثية تحليلية:** ينشر المركز أربع مرات سنوياً دراسات يعدها باحثو المركز وخبراء من خارجه.

- **مذكرات الشرق الأوسط:** تؤمن سلسلة مذكرات مركز سابان حول الشرق الأوسط تحاليل مناسبة تتناول ما تواجهه المنطقة من مواضيع مهمة. تقدم المذكرات هذه رؤى وتوصيات للصناع السياسة.

- **إيران@سابان:** مدونة حيوية يعدها خبراء معهد بروكجز تركز على السياسات في إيران والسياسات اتجاه إيران.

أطلق مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في العام ٢٠٠٢ وجمع مجموعة هامة من العقول السياسية الخيرة والمتمرسة العاملة في المنطقة وقدم لصناع السياسة والعامّة أهدافاً وأبحاث وتحاليل عميقة ومناسبة. يتجلى هدف المركز في رسم درب سياسي واقتصادي واجتماعي لشرق أوسط ينعم بسلام ذاتي ومع العالم أجمع. تشمل الأبحاث التي تُقام حالياً بين أروقة المركز على ما يلي:

- ما الذي يجعل إقامة دولتين أمراً ممكناً؟
- استراتيجية الولايات المتحدة في شرق أوسط متغير
- السياسات والأمن في الخليج الفارسي
- مستقبل سياسات مكافحة الإرهاب
- العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي
- الموارد الطبيعية والصراع في الشرق الأوسط

تمّ تأسيس مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في ١٣ مايو ٢٠٠٢ عن طريق خطاب خاص من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل المملكة الاردنية الهاشمية وبمساعدة قيّمة من السيدين حاييم سابان وشيريل سابان من لوس أنجلوس الذين قدما منحة كريمة للمركز. يُعتبر المركز جزءاً من برنامج دراسات السياسة الخارجية التابع لمعهد بروكجز. يُؤيد المركز قيم معهد بروكجز في ما يتعلق بالتنوع والاستقلال والتأثير.

يُعد المركز موطناً لمشروع علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي الذي يعقد مؤتمراً دولياً كبيراً كل عام في الدوحة بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة التي ترمي إلى التوعية على الحوار الصريح وتعزيزه وبناء شراكات إيجابية بين الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية. علاوة على ذلك، يحتضن المركز مركز بروكجز الدوحة في الدوحة، قطر - الذي يضم بدوره ثلاثة باحثين دائمين ويستقبل باحثين زائرين غير مقيمين وينظم مجموعة كاملة من المؤتمرات والاجتماعات التي تعالج مسائل متنوعة هامة.

باحثو مركز سابان

تمارا كوفمان ويتس، مديرة، زميلة أولى
 دانيال بايمان، مدير الأبحاث، زميل أول
 مايكل دوران، زميل أول
 خالد الجندي، زميل
 شادي حميد، زميل
 سوزان مالوني، زميلة أولى
 ويليام مكانتس، مدير، مشروع العلاقات
 بين أمريكا والعالم الإسلامي
 كينيث م. بولاك، زميل أول
 ناتان ساكس، زميل
 سلمان شيخ، زميل، مركز بروكنجز الدوحة

الباحثون الزائرون غير المقيمون

جنيف عبدو، واشنطن
 أكبر أحمد، واشنطن
 مباشر جواد أكبر، نيو دلهي
 سعد الدين ابراهيم، القاهرة
 ستيفن ر. جراند، واشنطن
 هشام هيلر، القاهرة
 ميرات مبروك، القاهرة
 بيتر ماندفيل، واشنطن
 أليسا روبن بيليد، تل أبيب
 سينثيا شنايدر، واشنطن
 شبلي تلحمي، كوليج بارك، ماريلاند



at BROOKINGS

مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي
مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط في معهد بروكنجز
١٧٧٥ ماساشوستس أفنيو، إن ديليو،
واشنطن دي سي ٢٠٠٣٦
www.brookings.edu/islamic-world